

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

أولويات مواجهة الأزمة المتصاعدة..

أصبح واضحاً أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعاني منها الرأسمالية سائرة نحو تصاعد متسارع، وأن آفاقها الزمنية مفتوحة نحو أعوام عديدة قادمة، وهي تضع كل هذا النظام على حافة الانهيار. والأمر كذلك، يجب أن نحسن قراءة تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد السوري وكيفية تحصينه، كي يصاب بأقل أضرار ممكنة. وفي تجربة تأثير الموجة الأولى من الأزمة على الاقتصاد السوري دروس هامة يجب استخلاصها، فتأخر الاقتصاد السوري عن اللحاق السريع بركب العولمة، كما كان يريد البعض، أدى إلى تأخير صنع تلك الروابط المالية، مثل سوق الأوراق المالية التي افتتحت مؤخراً، القادرة على شفط الثروات من الأسواق الهامشية إلى الأسواق الرئيسية في حال حدوث هزات في الأسواق الرئيسية، ونعتقد أن هذا التأخير لم يكن مصادفة، بل كان في نهاية المطاف هو محصلة صراع القوى الجاري في المجتمع السوري حول آفاق تطوره.

فلنتصور لو أن سوق الأوراق المالية منجزة منذ خمسة أعوام مثلاً، فما كانت الأحوال اليوم؟ لنعرف ما هي الأحوال الممكنة، فإن نظرة مقارنة إلى الأسواق المجاورة تسمح بتوقع ما كان سيحدث لنا خلال الموجة الأولى التي كانت أضرارها بسيطة نسبياً على الاقتصاد السوري، فالأسواق التالية خسرت من قيمتها خلال عام ٢٠٠٨ النسب التالية: دبي: ٧٢٪، السعودية: ٥٧٪، مصر: ٥٤٪، أبو ظبي: ٤٧٪، عمان: ٤٠٪، الكويت: ٣٨٪، البحرين: ٣٤٪، قطر: ٢٨٪، عمان: ٢٥٪، بيروت: ٢١٪، فهل بعد ذلك يمكن الندم على تأخر افتتاح السوق السورية؟

المهم الآن التفكير بآثار الموجة الثانية الأخذة بالتصاعد، والتي ستضرب بشكل أقوى من الموجة الأولى، ولكن هذه المرة ليس الأسواق المالية، وإنما الاقتصاد الحقيقي، وبادر هذه العملية بدأت تتضح في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، فإذا استمر الميل نحو انخفاض أسعار المواد الخام، وارتفاع أسعار المواد المصنعة نتيجة انخفاض أسعار العملات العالمية، يمكن القول ببساطة إن نسب النمو المتوقعة في الاقتصاد السوري لن تتحقق، بل ستسير نحو التراجع، وخاصة أن صندوق النقد الدولي يؤكد في تقاريره الأخيرة أن نمو الاقتصاد العالمي سيكون سالباً، وهذا الأمر سيؤدي إلى ازدياد عجز الميزان التجاري، وسيعاني ميزان المدفوعات من صعوبات كبيرة، أما تدفق الاستثمارات الخارجية الممول عليه، فيجب نسيانه مع كل ما يحمل ذلك من خطر على المؤشرات الحيوية للاقتصاد السوري التي ستؤثر سلباً على نسب البطالة والفقر، والأخطر على الأمن الغذائي نفسه، وبالتالي على احتياطي سورية من العملات الصعبة الذي تكون خلال عقود من عرق وجهد الشعب السوري والذي كان بمثابة «القرش الأبيض لليوم الأسود».

فما العمل بهذه الحال؟ وهل يجوز أن تبقى الأولويات في الخطة الاقتصادية كما كانت سابقاً قبل اندلاع الأزمة العالمية؟ وهل نسي البعض ضرورات التكيف مع الوقائع الجديدة والتي كانت حجتها إلى حين، بهدف الاندماج بالاقتصاد العالمي وأخذ وصفاته الجاهزة للتطبيق المباشر دون تفكير أو تبصر؟ نعم المطلوب اليوم التكيف تماماً مع الوقائع الجديدة، ولكن التكيف الذي يحمي، ويحصن الاقتصاد السوري والمجتمع السوري من الهزات والأزمات، فهل يمكن ذلك؟ نعم يمكن، إذا اتفقنا أنه لدينا ثلاث أولويات يجب تعبئة كل الجهود والإمكانات والأدوات والخطط باتجاه تأمينها السريع بشكل إسهافي وانقاذي وهي:

- ١ - الأمن الغذائي.
 - ٢ - الأمن المائي.
 - ٣ - تأمين الطاقة الضرورية والرخيصة نسبياً لحسن سير الاقتصاد الحقيقي والاستهلاك الشعبي الواسع.
- إذا اعتمدت هذه الأولويات فهذا يجب أن يعني:
- ١ - إيقاف كل هذه الاستثمارات فوراً خارج هذه القطاعات إلى حين تجاوز الأزمة، وتحفيز القطاعين العام والخاص للسير بهذا الاتجاه.
 - ٢ - توجيه كل الاستثمارات المتوفرة، والتي يجب توفيرها، نحو هذه القطاعات بموجب خطة محكمة تؤمن حسن سيرها اللاحق.
 - ٣ - إعادة النظر برفع الدعم عن المحروقات، وإعادة توزيعه باتجاه يضمن الأمن الغذائي والمائي والطاقي، والبدء بالتفكير بعدم استبعاد إمكانية العودة النشيطة لدعم بعض المواد الترمينية الأساسية للاستهلاك الشعبي الواسع.

٤ - تعبئة الموارد الداخلية وتأمين الضروري منها لاستثمارها في القطاعات الحيوية، واستخدام آليات تأثير الدولة لتشجيع هذا الاتجاه من سياسات ضريبية ومالية وقانونية، وهنا ترتدي قضية الاستيلاء على موارد الفساد بشكل حازم وإعادة توجيهها نحو القطاعات الحيوية أهمية قصوى لنجاح هذه العملية، التي بدونها من المشكوك فيه النجاح في هذا الاتجاه.

٥ - إعادة النظر بكل الاتفاقات والشركات العربية والدولية التي لا تخدم هذا الاتجاه، بل عقد اتفاقات وشركات جديدة تخدم هذا الاتجاه فقط لا غير.

إن فتح نقاش سريع في المجتمع وبين الجهات المعنية بالأمر من رسمية وشعبية وتخصصية، أصبح ضرورة حيوية لا تقبل التأجيل، وبما أن مصلحة الوطن والمواطن هي التي تحكم سلوك ومواقف القوى النشيطة في جهاز الدولة والمجتمع، والتي تشكل بمجموعها قوة حاسمة، فإن الوصول إلى توافق حول هذه الأمور هو ضمانة لتعزيز كرامة الوطن والمواطن.

واشنطن تدفع شبه الجزيرة الكورية نحو الانفجار

بيونغ يانغ أكدت وحذرت أن المناورات العسكرية بين واشنطن وسيؤول بضخامتها براً وجواً تعد «استفزازاً عسكرياً لا يحدث إلا عشية حرب»، مشيرة إلى أنها سترد بقوة غير متوقعة في حال تم اعتراض تجربة صاروخية تعترم إجراءاتها تمهيداً لإطلاق قمر صناعي.

مجلس الوزراء يبحث تخفيض سعر صرف الليرة..

أهكذا ستواجه الحكومة السورية الأزمة الاقتصادية العالمية؟ 7

حول العلاقات الأمريكية مع العالم

«صفحة جديدة... بالإكراه» 9

في الشركة العامة لتوزيع الغاز:

التزوير مستمر... وعمال العتالة يدفعون الثمن!!

وجّه عمال العتالة في شركة توزيع الغاز بعدراً كتاباً إلى اتحاد عمال دمشق حول موضوع الأسطوانات المزورة ممنوعة التداول، التي انتشرت بشكل واسع في الأسواق السورية، بعد أن بحث أصواتهم من المطالبة بإنصافهم في هذه المسألة، وضاقت ذراعاً بالوعود الكاذبة التي قدمها لهم العديد من المسؤولين حول ذلك الموضوع.

فتلك الأسطوانات المزورة التي أبدو صانعوها في جعلها صورة طبق الأصل عن الأسطوانات المنتجة في معامل الدفاع، قد كلفت عمال العتالة خلال السنوات الست المنصرمة ما يزيد عن مليون ليرة سورية، حسمت من أجورهم ومرتباتهم الهزيلة أصلاً، وذلك بسبب القرار الذي أصدرته إدارة الشركة بتفريغ العمال ثمن كل أسطوانة مزورة تستلمها الشركة، رغم وجود ثلاثة موظفين مختصين بالإشراف على كشف واختبار الأسطوانات المستلمة.

إن هذا الأسلوب في التعاطي مع عمال العتالة يوضح العقيلة التي توجه قرارات العديد من إدارات المؤسسات الحكومية، فإدارة شركة الغاز تضع العبء على الطرف الأضعف في العملية الإنتاجية، بدلاً من أن تجعل الموظفين المختصين يتحملون مسؤولياتهم.

وفوق كل هذا، تصل ممارسات إدارة الشركة بحق عمال العتالة إلى درجة التنكيل فيما يتعلق بموضوع تعويض إصابات العمل، فعلى الرغم من المخاطر الكثيرة التي يتعرض لها العتالون خلال ممارستهم لمهنتهم الشاقة، تخالف الإدارة قانون التأمينات الاجتماعية بعدم منحها العمال سوى الحد الأدنى من الراتب في حال تعرضهم لإصابة العمل، في حين أن القانون يقضي بمنحهم نسبة ٥ ٪ من الراتب كتعويض إصابة. مع العلم بأن لعمال العتالة في ذمة صندوق مؤسسة التأمينات الاجتماعية ما يزيد عن سبعة ملايين ليرة، اقتطعت من رواتبهم كاشتراكات تأمينية!!

هكذا يجد العتالون من العمال أنفسهم معرضين للتشرد في حال إصابتهم بإعاقة ناتجة عن عملهم، لأن العديد منهم قضوا سنوات طويلة في العمل (تصل أحياناً إلى ٣٠ عاماً) دون أن يحظوا بحقوقهم في التقاعد!!

فهل سيتحرك اتحاد عمال دمشق، ونقابة عمال العتالة والخدمات، لإنصاف هؤلاء العمال وحل مشكلتهم، أم أن القضية ستظل تحت وطأة التجاهل والإهمال كالعادة؟!!

أحمدى نجاد: الولايات المتحدة هي المسؤولة الأولى عن الأزمة المالية العالمية، بحكم هيمنتها على النظام الاقتصادي الرأسمالي «الجاثر». من المؤسف أن «شعوب العالم يجب أن تدفع ثمن السياسات غير الفعالة لبعض الدول».

الفضائل الفلسطينية المتحاربة في القاهرة «متفائلة» دون تبيان الأسس، بما فيها تلك التي يفترض أن تقوم عليها الحكومة المقبلة وسط ترجيحات بتولي «اقتصادي مستقل» «حكومة التوافق»، ليبقى في علم الغيب، ما إذا كان التوافق المأمول هو على برنامج مقاومة من موقع القوة أم مفاوضات من موقع الضعف؟

صعدت النزعة الفرنسية المتشددة «خطوة إلى الأمام» مع إعلان الرئيس نيكولا ساركوزي عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية لحلف الأطلسي، بعد ٤٢ عاماً من الانسحاب منها والبقاء في عضوية الحلف إبان حكم شارل ديغول. ساركوزي، الذي يضع نصب عينيه شواطئ المتوسط والقرن الأفريقي والخليج، قال: «علينا أن نكون في المكان الذي نتخذ فيه القرارات والمعايير بدل أن ننتظر في الخارج أن تبلغ إلينا!».

بعد سحب ترشيحه لشغل منصب رئيس المجلس الوطني للاستخبارات الأمريكية بسبب جدل حاد بشأن انتقاداته لإسرائيل، برر تشارلز فريمان قراره بأنه سيتعرض لحملة تشويه لصورته وتشكيك في مصداقيته لفترة طويلة من «أناس لاضمير لهم». فريمان ترأس سابقاً مركز أبحاث سياسات الشرق الأوسط، الذي أصدر كتاباً بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»، أشار فيه مؤلفاه إلى أن «تأييد واشنطن غير المشروط لإسرائيل يجعلها تحرص على المصالح الأمنية لإسرائيل على حساب مصالحها الخاصة»...

بعدما صادق برلمان جمهورية قرغيزيا على قرار فسخ الاتفاقيات الموقعة مع الدول الإحدى عشرة ضمن «التحالف المناهض للإرهاب»، والقاضية بإمداد قواتها العاملة في أفغانستان عبر قاعدة ماناس، بات حلف الأطلسي لا يجد مفرًا من استخدام أراضي روسيا، التي باتت «تستطيع مراقبة ما يتم نقله عبر أراضيها دائماً، في حين كانت القاعدة القريبة من حدودها تشكل خطراً على أمنها بعدما أحس الأمريكيون المقيمون فيها كأنهم في بيتهم» وفق ما قاله مصدر في وزارة الخارجية الروسية.

في المؤتمر السنوي لمجلس اتحاد عمال محافظة درعا:

لا لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية!

انعقد مؤتمر اتحاد عمال درعا بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٤، حيث ركزت معظم المداخلات على الحفاظ على المكتسبات التي حققها العمال بعرق جبينهم، وعلى رفض العمال لتعديل قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية، وعموم السياسات الليبرالية التي ينتجها الفريق الاقتصادي. ومن روح هذا المؤتمر اخترنا هذه المداخلات التي تعبر بعمق عن مخاوف العمال مما يجري من تهديد لعيشتهم.

• حسن الشبلاق (رئيس نقابة عمال

المصارف والتجارة والتأمين): لدينا العديد من المقترحات سنلخصها بالتالي:

تسوية مشكلة قطعة الأرض العائدة للمصرف التجاري، لبناء مصرف جديد، اعتماده المالي متوفر.

تأمين خط سير داخلي ضمن المحافظة يخدم منطقة المصرف المركزي، ومصرف التسليف الشعبي بفرعيه.

العمل على استصدار تعميم واضح بخصوص المفرغين نقابياً، لا يحتمل أي تفسير بخصوص تعويضاتهم التي كانوا يتقاضونها وهم على رأس عملهم، وخاصة الحوافز الإنتاجية.

استثمار قطعة الأرض العائدة لفرع التأمينات بدرعا بمشاريع خدمية واستثمارية مثل السكن العمالي.

تأمين سيارات خدمة للفرع بدل السيارات المسجوبة منذ ثلاثة أعوام.

تأمين بدل الإجازات السنوية بالنسبة للذين لم يستعملوا إجازاتهم، مع العلم بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الوزارة الوحيدة التي لم تعط هذا البديل.

• مصعب محاميد (نقابة عمال

التمريض والقبالة وسائر الخدمات الصحية):

نطالب بالإسراع بإصدار قانون الضمان الصحي، خاصة وأن العاملين في المجال الصحي محرومون من الطبابة، وإصدار قانون جديد لتثبيت العاملين المؤقتين بالأجر الذي وصلوا إليه. كما نؤكد على حاجة المشاي في الماسة لأجهزة تصوير طبقي محوري، وحاجة مشفى درعا الوطني لجهاز مرنان مغناطيسي.

ونؤكد على ضرورة الإسراع بإصدار الملاكات العددية لمديرية صحة درعا، والوقوف بحزم من أجل الحفاظ على قانون التأمينات الاجتماعية وعدم تعديله، وتنفيذ الجوانب المالية لقانون العاملين الأساسي كما وردت دون أي انتقاص، وخاصة تعويضات طبيعة العمل، واعتبار أعمال الأشعة والمخبر من المهن الخطرة، والزام الأطباء الأخصائيين بالدوام الرسمي.

• محمود أبا زيد (اللجنة النقابية في

شركة المياه):

إن الأوضاع الاقتصادية في سورية تزداد صعوبة نتيجة السياسات الليبرالية الاقتصادية التي جرى تطبيقها في الأعوام الأخيرة، فهناك مصاعب جدية تواجه القطاعات الإنتاجية الأساسية، وخاصة الصناعية والزراعية، كما أنه من الواضح إن موارد خزينة الدولة ستتأثر جدياً نتيجة الانخفاض العالمي لسعر النفط، وقد أدى رفع أسعار المشتقات النفطية محلياً إلى زيادة المصاعب التي يواجهها الإنتاج الصناعي والزراعي، وتستمر عملية ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات بما فيها سلع الاستهلاك الشعبي الأساسية، والكلام الذي ورد على لسان بعض المسؤولين بإعادة النظر ببعض السياسات الليبرالية الاقتصادية، بعد إثبات إفلاسها في معاقها الأساسية في الدول الرأسمالية المتطورة، لم يترجم إلى فعل عملي، وما زالت كل الحلول والاقتراحات التي تأتي من المسؤولين الاقتصاديين تتجنب المساس بالأرباح التي تحققها البرجوازية الجديدة على حساب الاقتصاد الوطني.

لذلك من الضروري إعادة النظر بشكل كامل بكافة السياسات الاقتصادية المتبعة، باتجاه حماية الإنتاج الوطني، ووقف تدهور الوضع المعيشي للجماهير. كما يجب الوقوف بحزم ضد محاولات تحجيم القطاع العام. إن المؤتمرات النقابية محطة هامة في الدفاع عن الحقوق المكتسبة للعاملين، والتمسك بالمطالب الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بقانون العمل الجديد الذي يلحق الضرر بمكتسبات الطبقة العاملة، وكذلك مقترحات معالجة قانون التأمينات الاجتماعية.

إننا نؤكد على تطوير القوانين للحفاظ على المكتسبات وتطويرها، من أجل زيادة عوامل الصمود الوطني، والحفاظ على قطاع الدولة وتطويره. إن العمال وحركتهم النقابية يشكلون ركناً أساسياً في النضال الوطني والطبقي، وإن المرحلة القادمة تتطلب تعبئة أجيالهم والنضال بشكل متصاعد ضد الوصفات الليبرالية، والمخاطر الكبرى التي تحملها هذه الوصفات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

• غالب عوض الجوابرة (نقابة عمال

الصناعات الخفيفة):

نؤكد على ضرورة دعم القطاع العام، وتقديم كل التسهيلات والتشريعات المناسبة له، لأنه الركيزة الأساسية لاقتصادنا الوطني، ولاستقلال قرارنا السياسي. أما بخصوص مشروع تعديل قانون التأمينات الاجتماعية المطروح حالياً، فهو مشروع لا يستحق منا مناقشة بهذه الصيغة الحالية، لأنه يهدد السلم الاجتماعي، ونحن لنا ثقة عالية بأن قيادتنا النقابية لن تترك هذا المشروع يمر.

نطالب بإعطاء المعمل الاستقلال الإداري والمالي، وتزويده برأس المال عامل، ومن ثم محاسبة القائمين عليه على الربح والخسارة. كما نؤكد على ضرورة إصدار تشريع خاص لوزارة النفط. ونذكر بوجود خزان كروي سعة ٥٠٠ / طن في فرع غاز درعا، جاهز تقريباً للعمل منذ عام ٢٠٠٤، وحتى تاريخه لم يتم استثماره، لوجود ملاحظات صغيرة تحول دون ذلك، علماً بأن استثماره يحل مشكلة كبيرة للمحافظة، وهي انقطاع مادة الغاز السائل. ونطالب بإيجاد طريقة لحماية خطوط نقل المشتقات النفطية من الاعتداء عليها، وخصوصاً الخط الممتد بين عدرا ومحافظة درعا.

• عدنان الريدوي (رئيس نقابة عمال

البناء والأخشاب):

نطالب بإعطاء عمال مركز التدريب المهني، ومعهد المراقبين الفنيين سلفاً على الراتب، حيث يوجد قرار لوزير الإسكان برقم ٥٥٩٥/٥٠٦/١١/١٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ يفوض المحافظ بذلك، وكذلك نطالب ببطلة يوم



تعديل قانون التأمينات

يضع النقابات أمام استحقاق تاريخي..

◀ علي نمر

في خضم الأحداث المتسارعة اقتصادياً ومالياً على الساحة الدولية، وبعد الخيبات المدوية لمعظم الاقتصاديات العالمية وأسواقها المالية، يطل علينا بين الفينة والأخرى خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين تحت مسميات عدة ليتخفون بوصفناهم، فأحياناً يأتون باسم وفود من الاتحاد الأوروبي، وأحياناً أخرى باسم جديد عظيم: «الخبراء الاكثوريين»، وليس آخراً باسم منقذي الاقتصاد السوري من الانهيار.

فخلال الأسبوع الفائت، وحسب مصادر موثوقة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كان هؤلاء بغض النظر عن التسمية التي انتقوها من التسميات الثلاث الواردة أعلاه، يقومون بجولة إشرافية في المؤسسة، دامت لساعات طويلة، بغية إجراء تعديل في قانون التأمينات الاجتماعية الذي لم يعد يقنع صندوق النقد الدولي بوضعه الحالي. بعد دراسته لتقارير وإحصائيات قدمتها له الحكومة بشكل عام، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشكل خاص. أو ربما من كبار ممثلي بعض المؤسسات المالية السورية الرسميين والفخريين.

وحسب مصادر مطلعة فقد أصر ممثلو صندوق النقد والبنك الدوليين في الندوة التي أقيمت في رئاسة مجلس الوزراء على أنه إذا لم يتم التعديل، فإن المؤسسة سوف تتجه إلى الإفلاس!! لأن نسبة ٧٥٪ من التأمينات للعمال والموظفين باتت غير منطقية، ويجب تخفيضها إلى ٦٢٪، ورفع سن التقاعد من ٢٠ إلى ٤٠ سنة خدمة. وعلى الرغم من الرفض المتواصل المباشر أحياناً وغير المباشر في بعض المناسبات، من اتحاد نقابات العمال لكل التعديلات، وإصراره على أن الحكومة لا تدفع ليرة واحدة من موازنتها للتأمينات لأن التأمينات هي من أموال العمال، لكن يبدو أن الحكومة مصرة على التعديل بناء على ملاحظات الخبراء، وستجاهل معارضة ممثلي النقابات العمالية الذين أكدوا بأن أي قانون أو تشريع جديد في هذا المجال «لن يوقفنا في دفاعنا عن مكاسب العمال والتراجع عنه»..

كان المقترح أن يطبق المشروع على كل عامل جديد منتسب، وكان العمال الجدد هم ليسوا أبناء الوطن ولا يعاونون من السياسات التي بدأت تهتك وتتهكهم!! وقد صرح قائد نقابي في الاتحاد العام لنقابات العمال لقاسيون: «إذا أقر مشروع التعديل فسيكون الشارع هو الفصل بيننا وبين الحكومة»..

من جانبه ذكر خلف العبد الله مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفي أكثر من مناسبة ولقاء صحفي: «إن الحجج الكبرى في التعديل، هي أن نسب الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية مرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى، ولا يمكن تحملها في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ويطلبون بتخفيضها أو إلغائها بذريعة تشجيع الاستثمار».. وقد اعتبر العبد الله أن هذا الكلام وهذه الحجج غير مقنعة لأن نسب الاشتراك مقبولة ومعقولة قياساً ومقارنة بالدول الأخرى، مشيراً أن النسبة في سورية تتساوى مع السودان واليمن اللتين تبلغ فيهما النسبة ٢٤٪، بينما هي في فرنسا وألمانيا الدوليتين الأوروبيتين ٤٩٪، وفي أستراليا ٤٢٪، وفي ليبيا ٤٠٪، واليونان ٢٥٪، وإيطاليا ٣٩٪، وأسبانيا ٢٧٪، وهنغاريا ٤٥٪، في حين أنها مرتفعة جداً في رومانيا وتصل نسبتها حتى ٥٥٪..

وأكد العبد الله من خلال هذه الأرقام المأخوذة من القارات الخمس كأمثلة، أن النسب التأمينية السورية مقارنة مع هذه الأرقام تُعد من أقل النسب المعمول بها في معظم أرجاء الكرة الأرضية، مضيفاً أن أصحاب العمل المتهربين من تسجيل عمالهم يبررون ذلك بذرائع وأهية، منها أن هذه النسب هي بمثابة ضريبة جديدة تفرض عليهم، وأنهم لن يقبلوا بها كونها تتعامل مع العامل وكأنه شريك في عملية الربح..

والغرابية أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في حديثها عن سبب التهرب قالت: «إن أحد أسباب عدم إشراك أرباب العمل لعمالهم في التأمينات الاجتماعية هو نسب الاشتراك المرتفعة، أي أن الوزارة أعطت المبرر لأصحاب العمل للاستمرار في عدم تسجيل العاملين لديهم في التأمينات، وهذا بحد ذاته بعد موقفاً رجعيًا مخزياً من الوزارة التي من المفترض بها أن تحمي عمالها، وترعى علاقة عادلة بينهم وبين أرباب العمل».

عموماً، يبدو أن الأمور تذهب من سيئ إلى أسوأ في هذا السياق، وإذا ظل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي «راحين جاين» في مؤسساتنا الوطنية، فإننا سنقترب على وزارة الشؤون والحكومة أن تفتتح مركز دراسات لهم، حتى يرتاحوا من السفر ويظلوا عندنا خبراء مداومين على الرحب والسعة!!

والسؤال الملح: لماذا لا تتأخر الحكومة المتبيدة قيد أنملة في إعطاء كل ما يلزم لهؤلاء الخبراء من دراسات وتقارير وإحصائيات ومعطيات عن معيشة كل مواطن سوري، في الوقت الذي يذهب الصحافيون عشرات المرات لدوائر الدولة ويقدمون لبيانات والمواقفات قبل أن يستقروا الحصول على أيسر رقم؟ وهل البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين أشد حرصاً من أبناء الوطن على مصلحة المواطن؟ ثم ألا يعد هذا تدخلاً سافراً في شؤوننا الداخلية؟

■ ail@kassioun.org

الاجتماع السنوي لنقابة عمال المواد الغذائية - الحسكة

كلمة النقابي جان رسول

فرع القامشلي، حيث يوجد فيه مراكز للفريلة والجرش.

- نطالب بتأمين الكتلة النقدية الكافية لرفع نسبة كتلة المكافآت في الفرع إلى ٤٪ بدلاً من ٢٪، فالفرع يساهم بأكثر من نصف إنتاج القطر من الحبوب.

- تثبيت العمال المؤقتين الموجودين على رأس عملهم لأكثر من سنتين متواصلتين.

- مشاركة وإعلام اللجنة النقابية عند اتخاذ أية عقوبة أو تنبيه أو نقل بحق العامل.

- أكد تقرير مفتش الصحة والسلامة المهنية، وتقرير المفتش المالي على أحقية الوجبة الغذائية للعمال في المؤسسة، ولكن الإدارة لم تنفذ ذلك، رغم وروده بشكل واضح في النظام الداخلي، ورغم تحديد التصنيفات والوظائف في الفقرات (٦-١) ب (ج) من الفصل الخامس ...

وأخيراً نعلمون أن مهمة النقابات الأولى هي الدفاع عن مصالح العمال، ولكي تقوم النقابة بهذا الدور، يجب أن يكون النقابي محصناً طالما يطرح رأيه بوضوح، وعندما تطرح مطالب العمال لا نقصد الإساءة إلى أحد، بقدر ما نقصد الدفاع عن كرامة عاملنا التي هي من كرامة الوطن. ■■

بالنسبة لفرع حبوب القامشلي فهناك جملة مطالب طرحناها سابقاً، وسنطرحها الآن، حرصاً منا على القطاع العام، لأن الحفاظ عليه هو حفاظ على الوطن:

- إصلاح مدخل مرآب القامشلي وتزفيت وتزفيت ساحته، وردم الحفر والتي تلحق ضرراً بالأليات، وتزفيت من تكاليف صيانتها، ومع الأسف فإن هذا الواقع يراه المدير وأصحاب القرار في المؤسسة كل صباح دون أن يحركوا ساكناً.

- تزفيت الطرق المؤدية إلى المراكز، والتي بدورها تضر بالأليات، مثل طريق مركز عامر على سبيل المثال لا الحصر، فالطرق غير المعبدة تكلف المؤسسة مبالغ تفوق تكاليف تزفيتها!!

- تمّ تسويق الباصات القديمة للفرع قبل تأمين البديل لنقل العمال، بينما الأصح تأمين البديل أولاً، نطالب بتأمين مواصلات لنقل العمال تعود ملكيتها للمؤسسة أسوةً بالإدارة العامة.

- تأمين هواتف الطوارئ للمراكز التي هي الآن دون خط هاتف، كمركز عامر مثلاً.

- تعيين مشرف للسلامة المهنية في

لارتفاع تكاليف المعيشة. تعتبر صناديق المساعدة النقابية إحدى الخدمات الهامة التي تقدم للعمال، وخصوصاً في ظل تحجيم دور التنظيم النقابي في القيام بدوره الكفاحي المطلوب، ومع الأسف نشهد هجوماً على هذا الجانب الخدمي، حيث قدم عشرات العمال طلبات انسحابهم من صندوق المساعدة بعد صدور النظام الداخلي الجديد القاضي برفع الاقتطاعات إلى ٣٠٠ ل.س بدلاً من ١٥٠ ل.س، وإلغاء إعانة العملية الجراحية لزوجات العامل، وإلغاء بدل النظارات وغيرها من البنود، مما جعل العامل ينصر من صندوق المساعدة بدلاً من الرغبة بالانتماء إليه، هذه الإجراءات تؤدي إلى هوة وأزمة ثقة بين العمال وتنظيمهم النقابي، وهنا نطالب باستمرار العمل بالنظام الداخلي السابق، والعمل على تطويره بحيث تكون المكاسب أكثر من الاقتطاعات، واقتراح طرح ذلك للتصويت في هذا المؤتمر، ولاسيما أن إقرار النظام الداخلي الجديد للمكتب لم يتم بصورة شرعية، وأقر من خلف ظهر العمال، ولذلك أطلب بإلغائه في هذا المؤتمر، وعدم تأجيل الأمر.

إن الطبقة العاملة السورية كانت وما تزال قوة وطنية وطبقية تدافع عن الوطن وعن حقوقها الطبقيّة، وهذا ما نود التذكير به والتأكيد عليه دائماً.

ويحق لنا أن نساءل: من المسؤول عن المماطلة والتسويق بخصوص المطالب التي يمكن للمكتب النقابي تحقيقها؟! وهل اقتصر دور تنظيمنا النقابي على تسطير المذكرات من باب رفع العتب؟! أم أن النقابة ليس لها حول ولا قوة، وحالها مثل حال الضفدعة التي قال لها مسيلم: «يا ضفدعة بنت ضفدعين، نقي كما تشائين، لا الماء تكدرين، ولا الشارب تمنعين»!!

لقد شهد العام المنصرم أزمتاً في بنية الاقتصاد الرأسمالي، ولكن ما زال البعض يأخذ بمقترحات الخبراء الدوليين بإتباع نظام اقتصاد السوق، وهذا ما نشرته الصحف الرسمية، مثل عزم الحكومة على تخفيض سقف المعاش التقاعدي في نهاية الخدمة إلى ٦٠٪ بدلاً من ٧٥٪، وهذا أخطر مشروع موجه للانتقاص من حقوق العمال، في الوقت الذي يجب فيه رفع سقف المعاش التقاعدي إلى ١٠٠٪ نظراً

السيد المدير العام لمؤسسة استصلاح الأراضي..

الواقع أصدق أنباءً من الكتب..



سبق أن نشرت قاسيون بعض المواد عن استصلاح الأراضي في دير الزور ومنها لا يزال ينتظر وتم تجاهل قسم منها من المعنيين لعلنا ننسى ، وأمام إصرارنا على المتابعة من أجل مصلحة الشعب والوطن ، التقت قاسيون وبناء على طلب مديرية الصيانة والتشغيل بدير الزور لإيضاح موقفها مما نشر وقدمت لنا تبريرات لم تكن مقنعة ولم تكن فنية بمعظمها بعد استشارة فنيين مختصين وممن عملوا فيها سابقا ، ونوهنا إلى ذلك في مادة أخرى بعنوان (مديرية الصيانة والتشغيل ..صح النوم) ومن ثم جاءنا الرد التالي من المدير العام للمؤسسة، السيد عبدالله الدرويش برقم ٧٢ /٢/٢٠٩/٢٢ تاريخ ٢٠٠٩/٢٢ يقول فيه:

«إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٨ بعنوان استصلاح الأراضي هل هو بحاجة إلى إصلاح للصحفي زهير مشعان نبين ما يلي:

١- مشروع الري بالقطاع الخامس بدير الزور: لا صحة لشكوى المواطن عبدالله العطية وفقاً لما أكدته لجنة القرار ١١٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٩ والممثل فيها كافة الجهات المعنية، حيث بينت اللجنة أن مياه الري متوفرة وحالة المحاصيل المزروعة جيدة.

٢- بالنظر للشكاوى العديدة من المواطن عبدالله العطية تم تشكيل لجنة فنية بقرار من السيد المحافظ رقم ٨٦٦٩ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٦ برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص وعضوية كافة الجهات المعنية، والتي خلص محضرها بعدم صحة الادعاءات المقدمة من الشاكي والحالة الفنية التصميمية للمشروع جيدة وعدم استقبال شكاوى المواطن المذكور لعدم صحتها وإرباك الجهات المعنية بمتابعتها، وهذا ما دعا المواطن الذي أدمن على الاستمرار بالشكاوى إلى مخاطبة الصحافة لمحاولة النيل من الكوادر الفنية التي تتابع عملها على أكمل وجه.

٣- توسعة مدخل مدينة موحسن - مشروع القطاع الثالث - بدير الزور: إن العمل المطلوب هو زيادة طول السيوف للقناة الرئيسية الخاصة

بمشروع القطاع الثالث، ولدى الدراسة من قبل الجهة الفنية لدى المؤسسة تبين أن العمل غير ممكن من الناحية الفنية لمخالفته الشروط الفنية للمشروع، فضلاً عن أنه يؤثر سلباً على المقننات المائية المارة عبر السيوف.

٤- مشروع الصرف المغطى على مساحة ٢٠٠٠ هكتار بالقطاع الثالث:

- القيمة العقدية للمشروع حوالي ٧٥ مليون ل.س والمتعهد الخاص يدعى جورج أزرق.

- نتيجة لنكول المتعهد عن تنفيذ أحكام العقد وملاحقته قضائياً، تم التعاقد بالتراضي على الأعمال المتبقية من المشروع بقيمة حوالي ١٠٠ مليون ل.س بموجب العقد رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ المبرم مع الشركة العامة للمشاريع المائية، ويواكب جهاز الإشراف تنفيذ المشروع وفق الشروط والمواصفات الفنية، وتعالج الملاحظات أثناء التنفيذ وقبل الاستلام الأولي للمشروع. يرجى الاطلاع ولكم الشكر».

ونحن إذ نشكر السيد المدير العام على رده ونشكره بنوه أننا نقبل هذا الرد شكلاً ونرده مضموناً، فهو رد قديم جديد لأنه نفسه الذي قدمته مديرية الصيانة والتشغيل بدير الزور سابقاً، ونؤكد أن الواقع أصدق أنباءً من الكتب التبريرية، وكما يقال إذا أردت أن تضع الأمور

أكثر لها من اللجان، فالصور والوقائع تبين مدى سوء التنفيذ والصيانة للبوابات والسواقي في المشروع الخامس، وكذلك واقع الري للأراضي ومن حق أي مواطن متابعة حقوقه وحقوق الفلاحيين بالعرائض والصحافة وحتى الاحتجاج والاعتصام لتحقيق العدالة والمساواة ومصصلحة الشعب والوطن وليس لإرضاء هذا المسؤول أو المتنفذ أو ذاك. وحول توسعة مدخل مدينة موحسن نؤكد أن حياة المواطنين تأتي بالدرجة الأولى ولا تخضع لرغبات أو شروط، فكيف إذا توفرت الإمكانيات والشروط كما أكدها مختصون ومصنفون كمستشارين فنيين؟! أما حول مشروع الصرف المغطى، فنتمنى على السيد المدير العام أولاً، الاطلاع على الواقع والأرقام الحقيقية لعمل التصريف والأبار، وأيضاً هناك تباين واضح في القيمة العقدية وقيمة عقد الأعمال المتبقية. ونحن عندما أشرنا إليه وإلى التنفيذ فذلك حرصاً على ألا يتم استلامه بهذا الشكل، ونضيف مجدداً أنه تم نقل المواد المتبقية من أنابيب وغيرها من موقع العمل إلى مديرية الصيانة، والتي قدر الفنيون قيمتها بنحو ٧ ملايين ل.س، وهذا هدر واضح.. وأخيراً نكرر شكرنا، ونطالب بالمتابعة الميدانية..

■

القامشلي..

الشيوعيون يحتفلون بعيد المرأة العالمي



أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في منطقة الجزيرة احتفالاً مركزياً في مكتب قاسيون بالقامشلي بمناسبة عيد المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار، حضره جمهور غفير من النساء من مختلف الأعمار..

افتتح الحفل بالنشيد الوطني والأمني، ثم ألقى الرفيقة نرجس قجو (أم سما) عريفة الحفل، كلمة رحبت من خلالها بالحضور، ثم قدمت (أم نايا) التي ألقى كلمة الشيوعيات السوريات، فتحدثت فيها عن أهمية عيد المرأة وتاريخ الاحتفال بعيدها وضرورة الاهتمام بالمرأة والحفاظ على حقوقها، لأنها تشكل نصف المجتمع، مبرزة دورها الريادي في تقدمه وتحضره.

تخلل الحفل مسابقات ثقافية، حيث جرى تقديم جوائز رمزية للفائزات، ووزعت بعض الهدايا على أكبر معمرة في الحضور، وأصغر أم، وأصغر فتاة..

وكان للشعر حضوره أيضاً، حيث قدمت الشاعرة (أفا) قصيدة رقيقة مليئة بالمشاعر المرهفة والمعاني التي تتغنى بالمناسبة السعيدة، لتلتها قصيدة عذبة ومميزة للشاعر حسين (دلدار أشتي) أمتعت الحضور..

وكان للفن حضوره، حيث بدأت الفقرات الفنية بوصلة غنائية للفنان سيامند، ثم قدم الفنان عمر حسو (جوري) أغنيات تغنت بالمرأة والحب، وبرز في الاحتفال الحضور اللافت للفنان سعد فرسو الموسيقي المتميز، حيث أتحف الحاضرين بياقة من الأغاني، استند في معظمها على أغاني الفنان السوري الكردي المعروف المرحوم محمد شيخو..

أما مسك الختام، فكان مع الفنان القدير حسن يوسف الذي أمتع الحضور بأغانيه القريبة من القلب، وجعله يرقص منتشياً مع اللحن الجميل والأداء الشفاف، وعقدت حلقات الدبكات الفلكلورية..

وبعد عدة ساعات من الابتهاج العارم، اختتمت (أم سما) الحفل متمنية لنساء الوطن جميعاً عاماً سعيداً مليئاً بالخير وتحقيق الأمنيات..

■ القامشلي - مراسل قاسيون

قرنفلة حمراء لنساء الوطن..

قامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في محافظة طرطوس بإصدار بطاقة خاصة بمناسبة عيد المرأة العالمي المصادف يوم ٨ آذار، وعيد الأم الذي يصادف ٢١ آذار..



هذا وقد قام نشطاء اللجنة من كل المستويات والأعمار بتوزيع الآلاف من هذه البطاقات مرفقة بقرنفلة حمراء للامهات، والنساء عموماً، كعربون حب ووفاء وتقدير متواضع لنضال المرأة في محافظة طرطوس المعطاء. في غمرة هذين العيدين العظيمين نرفع لكل النساء السوريات في أرجاء وطننا الحبيب.. لكل امرأة مناضلة وتكافح أرزاء الحياة وثقاسم الرجل أطياها ومجالاتها الشئى، لهن كلهن نرفع أجمل الطاقات الندية من القرنفل الأحمر.. وكل عام وأنتن ضماناً لكمال الوطن وجماله ولحمته..

■ عصام اسحق

هل هناك تواطؤ ضد أصحاب الاحتياجات الخاصة؟



ننشر فيما يلي مقتطفات من رسالة وصلت إلى قاسيون من أحد المهتمين بشؤون أصحاب الاحتياجات الخاصة بعد تشذيبها وإعدادها بما يتلاءم والضرورات الصحفية، وقد اضطررنا أن نحذف بعض التفاصيل الواردة فيها لغموضها، مع الرجاء من مرسلها توضيح ما التبس علينا فهمه لنقوم بنشره فور وصوله..

السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون الأكرم..

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم من العديدين الأول ٣٦٥ تاريخ ٢٠٠٨/٧/١٩ تحت عنوان أين إعانات المعوقين المنصوص عليها قانوناً، والثاني ٣٧٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٨ تحت عنوان: مظلومون من القدر ومن البشر، أرى أن يكون للقضية عنوان آخر هو: «هناك مؤامرة لكي لا تظهر الحقيقة».. ففي المركز الثقافي في منطقة منبج، كانت هناك ندوة تحت عنوان: الخدمات الصحية التي تقدم للمعاقين، وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٠. وكنا نأمل أن تكون الندوة فرصة ذهبية لطرح الأسئلة التي تتعلق بقضايا الفساد في توزيع الإعانات وتقديم الخدمات للمعوقين، لكن رجائنا قد خاب بعد أن جاءت النتائج عكس ما نتمناه.. فقبل بدء الندوة جرى حوار بيني وبين المنظمين حول إمكانية فسح مجال للسؤال، فتلقيت عهداً بالسماح لي بالمداخلة في الندوة، وحين بدأ الحوار أردت الحديث، لكن كان الرد: «عليك بالانتظار»، فبقيت أنتظر حتى خرج أحد المنظمين من القاعة قبل انتهاء الندوة، ثم خرج آخر وهو الذي كان

يتعلق بإنصاف المعوقين، ولم ينفذ بسبب شراسة الفساد.. فإلى متى الانتظار؟ ثم لماذا لا تشط وسائل الإعلام في مجال كشف الأعياب بعض الجهات في وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية، التي تسرق حقوق المعاقين، وتمنع عنهم الخدمات دون وجه حق؟ هل الجميع متواطئون لإبقاء أصحاب الحاجات الخاصة وذويهم في حالة من العجز؟»

الرسالة موقعة باسم المواطن «حسن الصالح بن أحمد» الذي نأمل منه أن يوافينا سريعاً بالوثائق والشبوتيات التي تؤكد ما جاء في رسالته، وإيضاح ما التبس من تفاصيل نُشتم منها رائحة فساد، ونحن بدورنا سوف نبقي باب ملف القضية مفتوحاً حتى تتكشف الحقائق ونفضح الفاسدين..

■ قاسيون

الانتظار المضني

السادة في مديرية التربية في حلب..

هناك مئات من المعلمين الوكلاء الناجحين في مسابقة تثبيت المعلمين في دورة ٢٠٠٠. ٢٠٠١، لم يتم تعيينهم حتى الآن..

فبعد أن قمت بتعيين القسم الأكبر من المتقدمين الناجحين على دفعات في مدارس حلب وريفها، بقي /٦٠٠/ معلم ناجح ينتظرون دورهم وحقهم في التعيين الذي أصبح بمثابة الحلم لديهم.

نرجو منكم إعادة النظر في أمر تعيين الباقيين والذين لم يتم تثبيتهم، مع العلم إنهم مازالوا قائمين على رأس عملهم على أمل إعادة النظر بوضعهم، وكل منهم لديه خدمة لا تقل عن ٢٠٠٠ يوم، علماً أن الغالبية الساحقة من هؤلاء ليس لديهم أية فرصة عمل أخرى.

■ شين - ميشيل ميكائيل

الامتحانات الجامعية اختبار أم انتقام؟!!

النجاح في مادتها خلال الدورة الأخيرة ٢٩٪، وقد رسب ٩٠ طالباً من أصل ١٢٩ طالباً تقدموا للامتحان. والسؤال الأساسي الذي يتبادر إلى ذهن أي طالب جامعي: ما هي الغاية، وما هو الهدف الذي يبتغيه بعض أساتذة الجامعة من وراء أسئلة تعجيزية كالأئلة المذكورة؟ كما من حقنا أن نسأل إدارة التعليم المفتوح، لماذا وافقت على إصدار مثل هذه النتائج المتدنية، دون أن توجه أية مساءلة أو استفسار للدكتورة مريدن عن أسبابها؟! ■

لا من السطور ذاتها، حتى خيل للبعض أنها كانت محاضرة في قسم الآثار، وهوى البحث والتقيب بين الكلمات. ويجب التذكير أن هذه ليست المرة الأولى التي تكون فيها نسبة النجاح في مادة التخطيط الإعلامي متدنية إلى هذا الحد، بل إن هذه النسبة لم تتجاوز الـ ١٠٪ خلال الفصل الماضي أيضاً، كما أن الأمر لم يقف عند طلاب التعليم المفتوح، بل إن طلاب التعليم النظامي للسنة الرابعة في قسم الإعلام كانوا هم أيضاً ضحية أسئلتها المعقدة، حيث تكشف لهم ذلك من خلال زلزال النتائج المدمر، فلم تتجاوز نسبة

المحفظة بحقهم، لأنها بكل بساطة، وحسب تقديراتهم، حملت لهم الكثير من الظلم، حيث لم تتجاوز نسبة النجاح فيها ١٢، ١٠٪ وهي النسبة الأدنى بين نتائج مواد التعليم المفتوح الصادرة حتى الآن. فالأسئلة التي وردت في الامتحان عدها الطلاب أسئلة انتقامية دون مبرر، سوى أن الدكتورة بوران مريدن تحاول التميز عن بقية أساتذة قسم الإعلام من خلال طريقتها الخاصة في طرح الأسئلة التعجيزية، حيث يرى معظم الطلاب أنها تنفنن، في استنباط أسئلتها من بين السطور،

◀ حسان منجه

بين الكارثة والتنظيم.. قرية «المشيك» بلا هوية

مسابقة خلية في مجلس الشعب!!

أعلن مجلس الشعب السوري بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٥ عن إجراء مسابقة لتوظيف عدد من العاملين لديه من ذوي الشهادات العلمية التالية: إجازة في الآداب من قسمي الأدب الفرنسي والإنكليزي، وقسم الترجمة الفورية، بالإضافة إلى الحائزين على الإجازة في الإعلام، وتم تحديد الفترة الواقعة بين تاريخي ٢٠٠٩/١/٢٨ و ٢٠٠٩/٢/١٧ موعداً لتقديم الأوراق المطلوبة، بناءً على الإعلان الذي أُلصق على الباب الرئيسي للمجلس.

وبعد قبول الأوراق المطلوبة، تم تحديد يوم ٢٠٠٩/٢/٢٥ موعداً لامتحان المقابلة الشفهية، مما أثار استغراب المتقدمين بسبب تأجيل موعد المقابلة، فقد كانوا قد أعلموا هاتفياً بأن موعد المقابلة هو يوم ٢٠٠٩/٢/٢٤، إلا أن المفاجأة المخيبة للأمال وقعت يوم الخميس ٢٠٠٩/٢/٢٦ عندما ورد في الجريدة الحكومية «الثورة» إعلان ذيل بتوقيع أمين عام مجلس الشعب، يقضي بإلغاء المسابقة كلياً، دون بيان الأسباب الموجبة لذلك!!

ويبقى السؤال ملحاً: كيف تعلن أعلى سلطة تشريعية في البلاد لديها إمكانيات كبيرة وصلاحيات واسعة عن مسابقة دون دراسة مسبقة؟! ولماذا تضع نفسها بهذا الموقف المحرج أمام المواطنين عموماً والمتقدمين خصوصاً بعد أن أُلغيت؟! ■■

في بيوت صحية، صرنا نسكن بيوت الصفيح، وصلنا إلى حالة قاسية من التدهور الصحي والاجتماعي، ما يجعلنا غرباء أو لاجئين في بلدنا، فكيف سنستمر بزراعة أراضينا في غياب أحد مقومات الحياة ألا وهو السكن؟ ونحن لا نستطيع الابتعاد عنها، لأنه يؤدي إلى تراجع إنتاجنا الزراعي والحيواني، ومصيرنا مرتبط بهما. وما تأمله من صحيفة قاسيون أن توصل صوتنا إلى المسؤولين، فالمسؤولون في المحافظة لم يعيرونا اهتماماً، ولم نل منهم سوى الوعود..

الكثير من الفلاحين هدمت بيوتهم جراء الانهيار، ولم يحصلوا على دورهم بامتلاك منزل في قرية زيزون الحديثة حتى الآن، لسوء لجنة التوزيع والآلية التي عملت بها وما تخلل عملية التوزيع من فساد وسوء الإدارة. والأخطر من ذلك أن الكثيرين من الفلاحين الذين سكنوا قرية زيزون الحديثة أهملوا أراضيهم أو باعوها، لبعدهم عنها ولأن تكاليف نقل المواد من أسمدة وبيذور، والإشراف على الأرض ورعايتها، شكل عبئاً كبيراً، وخاصة بعد رفع الدعم عن المازوت، حتى أن البعض منهم باعوا هذه الشقق وهاجروا إلى محافظات أخرى، بعد أن خسروا كل شيء..

■ **يامن طوير**



المشيك: أولادنا كبروا، والبيوت الواسعة ضاقت بنا وصارت بؤراً للاضطراب والنزاع بين أفراد الأسرة الواحدة، وإذا كان البيت الضيق يتسع لألف صديق، إلى متى سيبقى الإخوة أصدقاء في ظل هذا الوضع الصعب؟

فالضيق يحتمل لفترة من الزمن، أما أن يبقى إلى ما لا نهاية فهذا ظلم. ولماذا لا يوضع مخطط تنظيمي جديد للقرية يسمح لنا ببناء بيوت مرخصة؟ فمعيشتنا مرتبطة بأرضنا وتربية ماشيتنا، وإن كانت القرية أزيلت نظرياً عن الخريطة فهي في الواقع ما زالت موجودة وتحتاج فقط لإعادة الاعتبار إليها، ومطالبا سهلة التحقيق، إما بضمها رسمياً عبر المخطط

التنظيمي لتتبع إلى بلدة الزيارة، كما كانت في السابق، أو أن تمارس وضعها الطبيعي كقرية لها مخططها التنظيمي المستقل، لنشعر أننا منتمون إلى مكان ما.

■ أما المواطن عبد الإله فيقول: «إن هذا الحي معروف باسم حارة الطائيين، وهو جزء من بلدة الزيارة، وقسم من أبنائنا يدرس في مدارسها كونها أقرب إلينا من مدرسة المشيك، ويمثلنا على مر السنين السابقة عضو من هذا الحي في مجلس بلدة الزيارة. المكان ضاق بنا وأصبح العيش لا يطاق، وصرنا نتحائل على شروط العيش ببناء أكواخ القصب والطين، لنستطيع أن نؤوي أبنائنا، فبعدما كنا نعيش

قرية «المشيك» الواقعة على طريق عام جسرالشغور- دمشق، هي إحدى ضحايا سد زيزون الذي انهار عام ٢٠٠٢، والحي الجنوبي منها كان تابعاً لبلدة الزيارة في منطقة الغاب، وتم ضمّه إلى قرية المشيك عندما وضع لها مخطط تنظيمي قبل الانهيار. هذه القرية أصبحت رسمياً بعد الانهيار بلا وجود، فقد تم إلغاء المخطط التنظيمي للقرية، إذ اعتبرت منطقة كوارث، بناءً على اجتماع لجنة الطوارئ التي ترأسها رئيس مجلس الوزراء، لتبدأ رحلة المعاناة والضيق لأهالي القرية الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة وتربية الماشية. إلا أن عدداً من الأهالي، الذين يملكون بيوتاً صغيرة أو تهدمت بيوتهم، رحلوا إلى قرية زيزون المشيدة حديثاً، وبقيت ثلاثون أسرة لم تتضرر بيوتهم، يسكنون في بيوت عربية واسعة، وبعضها طابقي تقطنه أكثر من أسرة، وهم مهددون بالترحيل باعتبار المنطقة اكتسبت صفة العشوائية، وعرض على الأهالي استلام شقق سكنية في قرية زيزون الحديثة، ولكن الشروط المحيطة بمنعهم من الانتقال إلى القرية المذكورة، فمن كان يملك بيتاً مساحته ٢٠٠ متر مربع، يحصل على شقة مساحتها ١٢٠ متر مربع، ومن كان يملك بيتاً مساحته ٣٠٠ متراً مربعاً، وتسكنه أكثر من أسرة، يحصل أيضاً على شقة واحدة لتسكن أسرة وتشرد أخرى. علماً أنه لن يحصل على شقة إن لم يهدم بيته السابق بيديه، وقد فعل البعض من الأهالي ذلك، ليندموا بعد أن ابتعدوا عن أراضيهم ومصدر رزقهم.

■ يقول أحمد الطياوي مدير مدرسة

أين السياسات الحكومية من «توطيد النظام الاشتراكي»؟



نجوان عيسى

اعتاد المواطنون في بلادنا على قيام بعض المتنفذين بخرق القوانين مستفيدين من الثغرات التي خلفها الفساد في أجهزة الدولة المختلفة ومن بينها الجهاز القضائي نفسه، بل اعتادوا على تفصيل بعض القرارات على قياس أفراد أو شركات خاصة بعينها، ولكن الجديد في ظل الحكومة الحالية هو خرق الدستور والاستهتار بالقوانين علناً وعلى أعلى المستويات ودون أية محاسبة.

وإذا كان هناك عددٌ من المنظرين الجدد لسياسات الحكومة يبررون بعض الخروقات بديعة أن النصوص الدستورية والقانونية القديمة لم تعد صالحة ولا واقعية اليوم - وهذا لا يبرر خرق أي نص تشريعي بحال من الأحوال -، فالملاحظ أن هذه الحكومة تستهتر بنصوص قانونية صدرت عن السلطة التشريعية حديثاً ودون أي اعتراض من الفريق الذي يقوم بخرق هذه النصوص اليوم. ومن هذه المفارقات أن القانون رقم (٥٠) لعام ٢٠٠٤م المتعلق بتعديل القانون الأساسي للعاملين في الدولة ينص في بابه التاسع المتعلق بالواجبات والمحظورات والعقوبات المسلكية وفي المادة (٦٢) منه على: أن أول واجب من واجبات العامل في الدولة هو «أن يعمل من خلال تأديته لوظيفته على توطيد النظام الاشتراكي وتديمه».

ربما نسي الفريق الحكومي - وأعني الاقتصادي منه على وجه الخصوص - أن أعضائه ما هم إلا عاملون في الدولة في نهاية المطاف، ويشملهم هذا القانون بحقوقه وواجباته ومحظوراته، وعقوباته أيضاً. فتوطيد النظام الاشتراكي هو الواجب الأول

البوكمال.. ومحافظ دير الزور الجديد

تحسين الجهجه

إن لكلمة «محافظ» مدلولاً كبيراً ومعنى عظيماً، ولعل أول ما يعنيه هذا اللقب الرسمي: المحافظة على المصالح العامة، وهذا الكلام للتذكير ليس إلا.

في هذا السياق ونحن نهنيئاً محافظ دير الزور بمنصبه الجديد، نؤكد له أن مدينة البوكمال تحتاج الكثير الكثير من الرعاية والخدمات، لتعوض ما فاتها سابقاً على كل الصعيد.

وأهم ما يجب الاهتمام به نظافة المدينة، وذلك من خلال زيادة عدد عمال التنظيفات، حيث أن العدد الموجود يكاد لا يغطي سوى نسبة ضئيلة من أحياء المدينة.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلنأمل أن تتوقف الاعتداءات على أراضي أملاك الدولة التي أصبحت لقمة سائغة للبعض دون راع أو رقيب..

السيد المحافظ..

إن الساحة العامة في البوكمال تحولت إلى مرآب للسيارات من جميع الأحجام، وباتت مركزاً لباعة الخضار والفواكه، حتى ليتعذر على أي كان أن يمشي خطوات دون أن تستغرقا منه زمناً يمكن أن يستفيد منه في أشياء أكثر أهمية، فهل سنجد الحل لهذه الفوضى، ونجد مكاناً بديلاً لباعة الخضار والفواكه يخدمهم ويخدم سكان المدينة وتكون هذه الساحة مكاناً جميلاً تنتعم به البوكمال؟

هل سنجد بفضل جهودك المأمولة حلاً لمشكلة النقل الداخلي، حيث يبلغ عدد الباصات القديمة نحو سبعين باصاً، وتعمل كلها على الخط نفسه؟! ثم هل تعلم ما هي أعمار من يقود هذه الباصات؟؟

ترك لك معرفة ذلك كمفاجأة سارة بمناسبة مناصبك الجديد!!

أما مشكلة إشغال الأرصفة وقسم كبير من الشوارع من أصحاب البسطات والمحلات على حد سواء، فحدث ولا حرج، فلا الشوارع للسيارات، ولا الأرصفة للمارة!!

هل تعلم أن البوكمال تطفو على بحر من المياه الأسنة نتيجة تسرب المياه المالحة من شبكة الصرف الصحي التي نُفذت منذ ثلاث سنوات؟ إننا نعدك برؤية خسوف الشوارع بأم عينك لتتناكد بنفسك أن المدينة على وشك الكارثة.

وبعد، فإن المواطن في البوكمال يأمل أن يحصل على بطاقته العائلية دون أي ابتزاز أو تأخير، ويأمل أن تزداد أعداد الأشجار الموجودة في الحدائق وأن تلقى العناية والسقاية، وألا تبقى خطط تحسين أحوال الحدائق مجرد مشاريع على الورق. كما يتمنى المواطنون أن ينعموا بشربة ماء من الفرات في صيفهم القادم من خلال وضع محطة التنقية الجديدة التي طال انتظارها بالخدمة، وأن يكون مشفى البوكمال على مستوى المهام المنوطة به، فيقدم أفضل الخدمات للمرضى، وأن تكون الشوارع مزفتة لا مدهونة باللون الأسود فقط... إلخ..

أيها المحافظ.. كلنا أمل أن تكون على قدر كبير من المسؤولية، وعلى مستوى اليمين الذي أدبته..

■■

وأخرها وأخطرها مشروع تعديل قانون العمل المطروح والذي يتضمن إجازة لما يعرف بعقد العمل من الباطن، أي السماح لرب العمل باستئجار اليد العاملة عن طريق طرف ثالث وبالتالي تحويل قوة العمل الإنسانية إلى بضاعة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وهو الأمر الذي إذا تم فإنه سيهدد انقلاباً خطيراً على الاشتراكية ليس في الواقع العملي فحسب، وإنما بالمعنى الفكري والمعنوي أيضاً.

إن أصحاب هذه القرارات والسياسات يخالفون واجباتهم المنصوص عليها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة دون أدنى شك (فضلاً عن عشرات الخروقات للدستور والقوانين الأخرى)، وهذا يعرضهم للمساءلة والمحكمة المسلكية وفق القانون المذكور نفسه. فهل هناك نية لحسابتهم لدى الجهات القضائية والرقابية المعنية أم وراء الأكمة ما وراعاها؟ ■■

الملقى على عاتقهم، إلا أن الواقع يثبت أن سياسات الفريق الاقتصادي ومشاريعه «الإصلاحية» لا تتجاهل القيام بهذا الواجب فحسب، بل إنها تعمل بشكل معاكس له. حتى أن الكثير من هذه الإجراءات فيها «زعزعة للنظام الاشتراكي»، وهذه إحدى الجرائم التي يعاقب عليها القانون في سورية، وسوف نسهب في الحديث عن هذه النقطة في مقام آخر..

إن الاتجاه المتسارع إلى ربط الاقتصاد السوري بالخارج تحت ستار ما يعرف بالانفتاح هو برنامج ليبرالي بامتياز وفيه ابتعاد عن الاشتراكية باتجاه تقيضها، والعمل على الخصخصة التدريجية ونشر مناخ عام يوصل إلى فقدان الثقة بالقطاع العام فيه اعتداء سافر على كل القيم الاشتراكية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد بموجب الدستور. وهناك غيرها العشرات من الأمثلة على تفریط هؤلاء بواجبهم في «توطيد النظام الاشتراكي»،

تسول على إيقاع السياسات الليبرالية



الأمر طبيعياً عندما تكرر أمام الناس ومع أكثر من شخص وفي المكان ذاته؟؟ وخاصة بعد ارتفاع أجور النقل لتصل الزيادة بالنسبة لكثير من المناطق إلى ما يقارب ١٠٠٪ (يعني الشغلة عن جد محزنة).

إن المبرر الوحيد المسوّغ لهذه الطريقة التي يعتبرها ممارسوها من أرقى أنواع التسول (وأطرفها)، هو تزايد البطالة بين صفوف الشباب وإهمال الجهات المعنية لأمور العاطلين عن العمل أو المصروفين منه، وعدم إدراج هؤلاء الشباب في أية خطة عمل مستقبلية اقتصادية كانت أم خدمية أو حتى اجتماعية.

إن تزايد هذه الظاهرة غير الحضارية هو مؤشر بسيط جداً لما وصلت إليه أحوال الناس في ظل استمرار الفريق الاقتصادي السوري بسياساته الليبرالية، ونحن إذ نشير إليها وننوه عنها إنما نضعها برسم الجهات المعنية للعمل على مكافحة أسبابها..

■ **رواد زكور**

النوع، حيث ينتشرون بكثرة خاصة عند نفق جامعة البعث، وكلهم من الشباب، فيستغلون طلاب الجامعة بقصصهم المؤثرة، ويدعون أنهم جاؤوا إلى حمص، وتعرضوا لظروف خاصة، وليس معهم الآن (أجرة طريق العودة)، فمنهم من يريد العودة إلى دير الزور، وآخر إلى حلب أو السلمية وغيرها.. وكل منهم يتظاهر بالبراءة والحرج من طلبه هذا، وهو طلب محرّج بالفعل، إن كان لطالبه أو للذي يطلب منه، ولشدة فضولي واستغرابي من هذا النوع من - الشجادة - فمت باستمالة أحدهم وسألته عن السبب الذي يدفعه إلى هذه الطريقة من الشجادة، وبعد مجادلة أنكر فيها بشكل قاطع قيامه بالتسول أجاب: (يعني شو بدّي أعمل وأنا شَبْ بهد الحيط إذا ملت عليه؟؟ شغل ما عم لاقى. نظرنا الوظيفة ولهلق ما في جواب، وإني إشحد، والله ما بلاقيها حلوة يحقّي)، ثم استأنف قائلاً: (بس هالطريقة ما بتوحي بالشجادة، لأنو بتبين طبيعياً، يعني موقف ممكن تتعرضو إيمتي ما كان ووين ما كان). ولا أعلم بالفعل إن كان تبريره مسوغاً فعلياً لما يمارسه من تسول، فكيف يظهر

كلنا يعرف بأن التسول ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات، لكنها قد تزيد أو تنقص بحسب المجتمع ومدى تأمين القائمين عليه لحاجات أفرادهم ومتطلباتهم المتزايدة مع تطور العصر، ومدى تمكن طاقمه الاقتصادي من تمتين العلاقات الاقتصادية ضمن المجتمع نفسه، وبناء نظام اقتصادي قوي يضمن لأبناء المجتمع كافة حق العمل، ويوفّر للأجيال القادمة مخزوناً استراتيجياً تلمسّن له وتبني بموجبه جميع مرافق ومجالات الحياة المعاصرة والمستقبلية.

ونتيجة لانتشار البطالة والفقر بسبب الاستغلال والنهب الاستعماري، وترافق ذلك مع غياب الوعي، تنتشر ظاهرة التسول بشكل متزايد بين شعوب العالم الثالث، ولا تخرج سورية عن هذا الإطار، إذ يوجد لدينا أنواع مختلفة للتسول كغيرها في بقية البلدان، وأحد أغرب أنواعه (التسول من أجل الحصول على أجور المواصلات) حيث تنتشر هذه الطريقة بشدة في معظم المدن، وخاصة في مدينة حمص، إذ كثيراً ما يتعرض الناس لمسؤولين من هذا

د. قدري جميل يحاضر في ندوة الثلاثاء الاقتصادي عن الأزمة الاقتصادية العالمية..

لا مخرج «اقتصادي» من الأزمة.. واحتمال «الانهيار» ليس مستبعداً

قدّم د. قدري جميل في المركز الثقافي العربي بالمرزة يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٣/١٠ محاضرة بعنوان «الأزمة الاقتصادية العالمية: الجذور – الأفاق – الانعكاسات»، وذلك في إطار فعاليات الثلاثاء الاقتصادي الذي تقيمه جمعية العلوم الاقتصادية..

د. جميل بدأ محاضرتته بشرح الأسباب الأساسية العميقة والأسباب الثانوية للأزمة، فأكد أنه يجب الفصل ما بين الأسباب العميقة الأساسية والثانوية المباشرة.. مشيراً أن «الإعلام يلعب لعبته فيقدم لنا الأسباب المباشرة على أساس أنها الأسباب الوحيدة، ولكنها في الحقيقة ظاهرة، ويقوم بإخفاء الأسباب العميقة».. ثم يشرح بسرد تاريخي، فيعود إلى أزمة عام ١٩٢٩، ويؤكد أنها كانت أخطر من سابقاتها لأنها حدثت بوجود نظام نقيص.. وكان أحد نتائجها ابتداء «المجمع الصناعي-العسكري».

أما عن جوهر الأزمة الدولية، فأكد د. جميل أن الرأسمالية غير قادرة على ضبط العرض والطلب والتوازن بينهما، وتجنباً لهذا المرض الوظيفي تعمد الرأسمالية إلى تحويل فائض الإنتاج إلى إنتاج مزيد من السلاح، وبذلك «تحولت صناعة السلاح بالنسبة للولايات المتحدة وللنظام الرأسمالي إلى صناعة رابحة جداً، وإلى أداة سياسية لفرض السيطرة خارج الحدود».

ثم تطرق المحاضر إلى ظروف ولادة «بريتن وودز» التي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية «الزوغلة» والاحتيايل على العالم كله بإصدار نقد ورقي لاقيمة فعلية له، حتى أصبحت كل ٤ سنوات تأتي بـ ١٠٠ دولار، أي بنسبة أرباح ٢٥٠ ألف بالمئة.

ويؤكد المحاضر «أن حجم الإنتاج العالمي اليوم هو بالحد الأدنى هو ٤٠ تريليون دولار، وبالحد الأعلى ٦٠ تريليون. ولكن الحد الأدنى المتداول حالياً من الدولار والذي يتحدث به أكثر المتفائلين هو: ٦٠٠ تريليون دولار! وهناك من يقول إنه وصل إلى ١٠٠٠ تريليون».

لذلك فإن «انتهاء الدولار كعملة عالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى خفض الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي إلى ٣ تريليون دولار أو أقل من ذلك. وإذا أصبح حجم الناتج المحلي الأمريكي ٣ تريليون، فما الذي سيحدث في الوضع الداخلي الأمريكي؟»

وعن الدلالة الاقتصادية-السياسية للأسباب الأساسية للأزمة، أكد د. جميل أن «هناك قانونين أساسيين قد فعلا فعلهما في تطور الرأسمالية

تاريخياً وهما:

- ١ - سعي رأس المال نحو الربح الأعلى.
- ٢ - ميل معدل الربح نحو الانخفاض بسبب

تعقد التركيب العضوي لرأس المال.

وإذا كان القانون الأول مفهوماً، فالقانون الثاني كان السبب الرئيسي تاريخياً في انتقال الراسماليين من المناطق التي استوطن بها إلى مناطق أخرى سعياً وراء الربح الأعلى، بسبب انخفاض معدل الربح في المناطق القديمة التي جرى (استصلاحها)، وهذا يفسر كل الانزياحات التاريخية في حركة الراسماليين من الغرب إلى الشرق. وهذا الأمر كان يجري بهذا الشكل لأنه إذا افترضنا أن هذين القانونين كانا يعلمان ضمن منظومة مغلقة في بلد واحد، فنتيجة فعلهما المتناقض تعني:

- ١ - الازدياد المضطرد لتمرکز الثروة بأيدي قليلة.
- ٢ - انخفاض حصة الأكثرية من الناتج المحلي الإجمالي، أي ازدياد الإفقار.
- ٣ - انخفاض الطلب العام نتيجة لذلك، وظهور فائض إنتاج وانهايار المنظومة.

ولكن بما أن فعل هذين القانونين لا يجري ضمن منظومة مغلقة في بلد واحد، فإنه في كل مرة كانت تصل فيه الأمور إلى حد الأزمة بينودها الثلاثة، كان يجري الحل عبر توسيع المنظومة على حساب مساحات جديدة، فكان يؤدي إلى تخفيف حدة التناقض في بلدان المركز بين تمرکز الثروة وازدياد الإفقار، على حساب غزو وإفقار مناطق جديدة. واستمرت هذه العملية خلال القرن العشرين، لدرجة أنه باستفاد إمكانية الانتشار اللاحق بعد تحول العالم كله إلى منظومة رأسمالية واحدة، أصبح هذان القانونان يعملان بفعلهما المتناقض ضمن منظومة واحدة مغلقة اسمها «الكرة الأرضية».

إلى أين تتجه الأزمة؟

استطاعت الرأسمالية الخروج من أزمتها مرتين، لكن يجب ألا ننسى أن ثمن الخروج من الأزمة الأولى كلف ١٥ مليون إنسان، ومن الثانية كلف ٥٥ مليون إنسان، والألن حين يسأل البعض عن وجود إمكانية للخروج من الأزمة الثالثة، فإن



الجواب هو نعم، يمكن الخروج، ولكن ما هو الثمن لذلك، كم مئة مليون سيكونون ثمن الخروج من الأزمة الثالثة؟.

«لا مخرج اقتصادياً بالمعنى البحت من هذه الأزمة، المخرج الموجود هو سياسي عسكري».. فد الاحتياطيان الكبيران اللذان أنقذا الرأسمالية بالقرن العشرين استنفذا اليوم، وهما العالم الثالث والبيئة، فمن أين سيخترعون الاحتياط الثالث؟ ولايستبعد د. جميل «انهيار المنظومة الرأسمالية بشكلها الحالي نهائياً، خصوصاً وأن هؤلأء «تجاوزوا مالتوس، وياتوا يريدون التحكم بالأمراض والحروب ليحافظوا على نمط توزيع الثروة: ثلاثة مليارات يقبون و٢ مليارات فائضون، يجب التخلص منهم.. أي نظرية المليار الذهبي، مليار يحكم ويملك، وملياران يخدمونه، والباقي إلى زوال».

سورية والأزمة

بالنسبة لانعكاس الأزمة على الاقتصاد السوري، يؤكد د. جميل أنه «من المفيد أننا تأخرنا بالاندماج بالاقتصاد العالمي بالشكل الذي هو عليه، ولم نأخذ بسياسات الليبرالية الجديدة بكامل حجمها وبناء الأسواق المالية التي أفادنا عدم قيامها في وقت مبكر، إذ تجنبنا بذلك عملية الشفط التي قامت بها الأسواق الرئيسية باتجاه الأسواق الثانوية وحافظنا على جزء من ثرواتنا بهذه الطريقة».

يقال إن انعكاس الأزمة على اقتصادنا لم يكن كبيراً، وهذا صحيح، ولكن من الآن فصاعداً لن يكون هذا صحيحاً، لأن الأزمة تنتقل لمرحلة جديدة هي المرحلة الاقتصادية، فما هي تداعيات هذه المرحلة الثانية (الاقتصادية) على الاقتصاد السوري، والتي مازالت في بداياتها؟

- ١ - يجب أن يجري تقدير صحيح لعمر المرحلة

الثانية زمنياً في الاقتصاد العالمي، فالتقديرات من أكثرها تشاؤماً إلى أكثرها تفاؤلاً تتحدث عن استمرار الأزمة إلى ٢٠١١ كحد أدنى و٢٠١٥ كحد أعلى. فهل يجوز أن نتعامل معها سنة بسنة؟ أم يجب تكوين منظور زمني تقريبي لعدة سنوات يتم فيه التعامل مع الأزمة على هذا الأساس؟

٢ - تثبت الأحداث أن الأزمة تسير بشكل متسارع يومياً (٤٠ مرة اليوم عما كان عليه وسطياً خلال العقود الستة الماضية)، وإذا لم نأخذ هذا التسارع بعين الاعتبار فإن تخطيط مواجهة التداعيات سيكون قاصراً جداً.

٣- ستبرز أهم تداعيات الأزمة بالنسبة لسورية بارتفاع أسعار المستوردات، وبما أن مدخلات اقتصادنا من الخارج هامة جداً، فإن ذلك سيؤثر بشكل حاد على الإنتاج والاستهلاك.

٤ - الميل العام الواضح في ظل الأزمة هو الاتجاه نحو انخفاض أسعار المواد الخام عالمياً، وبما أننا دولة عالم ثالثة تعتمد في تصديرها على المواد الخام، فإن ذلك سيعني هبوطاً حاداً في موارد الاقتصاد الوطني وموارد خزينة الدولة.

٥ - والأخطر أنه لدى سورية احتياطي عملات صعبة هام تكون في فترات نموها الاقتصادي السابق من عرق وجهد الشعب السوري، فكيف ستكون القيمة الحقيقية لهذا الاحتياطي الذي فعلنا حسناً بتنوع العملات المكونة له، ولكن المشكلة اليوم أن الدولار ليس وحده عرضةً للانهيار وإنما كل العملات العالمية.

٦ - ترتدي أهمية كبرى قضية تأمين الأمن الغذائي لسورية وهذا الأمن لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على الخارج كما بينت التجربة التاريخية، بل يتطلب توجيه الموارد باتجاهه وتغيير جميع السياسات جذرياً لمصلحته.

٧ - هذا كله سيؤدي إلى ازدياد عجز الميزان التجاري وليس العكس، لأن الواردات ستزداد قيمتها والصادرات ستقل قيمتها.

٨ - وفي ظل انخفاض نسب النمو الاقتصادي المتوقع، فاللوحه ستبدو قاتمة ما لم يجر تدارك هذا الأمر فوراً.

٩ - بما أن وضع ميزان المدفوعات سيزداد صعوبةً بسبب الانخفاض المتوقع لتحويل العاملين في الخارج، وتحويلات المغتربين بسبب الركود في بلدان إقامتهم وفقدان مدخراتهم، فإن الوضع سيصبح أكثر تعقيداً.

١٠ - المساعدات والاستثمارات العربية ستتحسر بشكل حاد بسبب ماتعانيه بلدان هذه الاستثمارات من مشاكل جدية بسبب الأزمة

العالمية، لذلك فإن الوضع يصبح بلا مخرج إذا استمرت السياسات الاقتصادية الحالية. كل ذلك سيؤدي خلال فترة زمنية قصيرة لتراجع الناتج الإجمالي المحلي وزيادة معدلات البطالة وانخفاض جدي في مستوى المعيشة، لذلك المطلوب وضع خطة إسعافية إنقاذية لتخفيف الأضرار المتوقعة على الاقتصاد السوري وهذا الأمر لا يتم دون:

١ - زيادة التدخل الفعال للدولة، المباشر منه وغير المباشر، في قطاعات الإنتاج المادي وخاصة الزراعة والصناعة، عبر تشجيع الاستثمار الداخلي وصياغة سياسات تحفيزية تستخدم الأدوات المالية والضريبية والسعريه بشكل ذكي يؤمن حشد كل إمكانيات الاقتصاد السوري بقطاعيه العام والخاص، الأمر الذي يتطلب: - إعادة النظر في أولويات الاستراتيجية الاقتصادية - إعادة النظر في نموذج التطور الاقتصادي القائم والذي بني في جزء هام منه فعلياً على شاكلة الاقتصادات التي تعاني من الانهيار اليوم.

٢ - الإقلاع عن تشجيع الاستثمار في القطاعات الخدمية والمالية، واستخدام الأدوات المالية والضريبية والقانونية لتنفيذ هذا الاتجاه.

٣ - تعبئة الموارد الداخلية وخاصة الفاقد الاقتصادي الذي يهدر بسبب الفساد ..

٤ - إعادة النظر برفع الدعم عن المحروقات وإعادة توزيعه باتجاه يضمن حسن سير الفروع المرتبطة بالأمن الغذائي مباشرة..

٥ - الإقلاع نهائياً عن تمويل الموازنة الجارية بالعجز، وإذا حدث ذلك في الموازنة الاستثمارية فبالحدود المعقولة علمياً في المشاريع الاستراتيجية والمفتاحية التي يجب أن تقوم بها الدولة في مجال الإنتاج المادي المباشر.

٦ - إعادة النظر بالاتفاقات والشركات الدولية التي لاتخدم برنامج مواجهة الأزمة.

لقد رسمت الخطة الاقتصادية لدينا في ظروف اقتصادية مختلفة عن الحالية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر فيها جذرياً وتكييفها مع الواقع الجديد الذي اختلف جذرياً مع الواقع السابق، والمطلوب التكيف مع الواقع الجديد، لأن الاستمرار دون تبصر في الاتجاه الحالي يطرح سؤالاً مشروعاً: إلى أين نحن متجهون عملياً؟ إن مصلحة الأمن الوطني بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي تتطلب إحداث انعطاف جدي باتجاه سياسات تؤمن الشروط الاقتصادية لحماية مواقف سورية الوطنية.

سينشر النص كاملاً على موقع قاسيون الإلكتروني

ردود على المداخلات

رد د. قدري على المداخلات:

«هناك شيء اسمه (M3)، وهي كل الإصدارات المالية سواء أكانت ورقية نقدية أو غير ورقية، وهذا الشيء تحول إلى أمر سرى في الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ منذ آذار ٢٠٠٦، وعندما أقول ٦٠٠ تريليون أخشى أن البعض فهم ذلك على أنه يعني ورهاً دولارياً، وحسب معلوماتي فمن هذه الستمائة تريليون هناك ١٤٤ ورهاً، وما تبقى هو من الأشكال الأخرى من التداول النقدي، ولكن هذا كله في النهاية نقد! لذلك فإن رقم ٦٠٠ تريليون دولار ليس رقماً إعلامياً، بل هو رقم كان سريراً وتم كشفه مؤخراً...» وفيما يخص المشتقات المالية وقانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض، هل نحن متفقون على أن الكتلة النقدية يجب أن تتوازن مع الكتلة السلعية؟ إن قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تغير التركيب العضوي لرأس المال له علاقة بالكتلة السلعية التي تمثل المحدد للكتلة المالية، وعندما يتم التلاعب بالكتلة المالية وفق الشكل الذي قام به الأمريكيون وحققوا أرباحاً على المدى الطويل، فإن هناك ثمناً يجب دفعه في نهاية المطاف، وهم الآن يدفعون ثمن ذلك الربح الهائل الذي حققوه خلال ستين عاماً، وأعتقد أن هذا القانون صحيح، وقد تكلم آدم سميث وريكاردو عن التركيبة العضوية لكنهما لم يتكلمتا عن ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تغير التركيب العضوي للرأسمال الذي تكلم عنه ماركس، ولأحد ينكر أن ماركس جاء على أساس من سبقه، لكنه من مدرسة أعلى منهما».



● د. آكرم حوراني



● د. علي كنعان



● د. حيان سليمان



● د. فؤاد لحام

لكن شيئاً من هذا لم يحدث!، وتابع «إن موضوع الـ ٦٠٠ تريليون ربما يكون قد نشر لتتناوله الصحافة وأنت وأنا وبقية الباحثين، وقد يكون مادة إعلامية أو مادة للتداول، فأنا لاأعتقد أن هناك ٦٠٠ تريليون دولار موجودة في العالم وتدور في الاقتصاد العالمي، فإذا كان الاقتصاد الأمريكي يبلغ حجمه ١٣ تريليون دولار أي قرابة ٢٠٪ من الناتج العالمي، فأين ضخمت هذه الأموال وأين هي موجودة الآن؟ هل يصدر البنك المركزي الأمريكي عشرة أضعاف الناتج العالمي الذي يبلغ حالياً ٦٠ تريليون دولار؟ أنا لاأعتقد أن الدولارات الموجودة في العالم تبلغ هذه الحدود».

● د. آكرم حوراني:

أوضح أن اللبس في موضوع الـ ٦٠٠ تريليون دولار كتكتلة نقدية دائرة حول العالم يتأتى من عدم الانتباه إلى أنه نتيجة عمل المشتقات المالية، «فالكتلة فعلياً أقل من هذا الرقم بعشرين ضعفاً، لكن المشتقات أوصلتها إلى هذا الرقم، وعلى كل حال الأمريكيون والأوروبيون أدري بكيفية حل مشكلاتهم، ونحن لسنا ملزمين بتقديم المساعدة لهم، وإن كان لدينا وصفة فأرى أن نيجل عليهم بها ونهتهم بشأننا السوري، والسؤال المطروح هو هل لهذه الأزمة بعض التحديات على سورية، وهل هناك فرص يمكن أن نستفيد منها؟ هنا بيت القصيد».

مداخلات وآراء

● فؤاد لحام:

قال: «هناك تسريبات نسمعها من هذا المسؤول أو ذلك عن إمكانية تحرير سعر الليرة السورية، وكما ذكر د. قدري فإن الاحتياطي النقدي جمع من عرق وكد وجهد كل المواطنين السوريين وكل الفئات العاملة، وطبعاً نحن أزلنا ارتباط الليرة السورية بالدولار ولكن بقي الدولار ضمن سلة العملات التي نربط بها الليرة، وصحيح أن مجموعة هذه العملات انخفضت بالعموم إلا أن الليرة السورية ما زالت محافظة على سعرها، لكن يبقى الخوف من هذه المعادلة الصعبة: كيف نحافظ على سعر مقبول لليرة السورية؟ وكيف نحافظ على الاحتياطي النقدي الذي جمعناه؟ هذا يدفعنا إلى التوجه نحو ضرورة معالجة هذه المسألة بكثير من الحذر والموضوعية والجدية، لأن أي خلل في قيمة الليرة السورية في بلد تستورد أكثر مما تصدر يعني زيادة العجز، وبالتالي تدهور قيمة الليرة السورية لاحقاً، وانخفاض مستوى الدخل، لذلك فإن هذه التسريبات يجب ألا تمر هكذا، بل يجب أن تناقش وأن تتوسع، وتكون المقترحات مدروسة بعيداً عن الأسلوب المتبع حالياً في سياساتنا الاقتصادية، وهي معالجة الأزمة بأزمة».

● د. حيان سليمان سأل المحاضر:

«ألا تعتقد أنه يجب إعادة النظر بالكثير من المفاهيم حتى لاتصبح أصولية؟ وأعطي مثالا على ذلك: ماركس كان مبدعاً عندما كشف قانون القيمة الزائدة، وكان مبدعاً حين كشف أن سعي رأس المال نحو الأعلى مع ميل معدل الربح نحو الانخفاض.. ولكن، هنا التفسير إن الإنتاج كان إنتاجاً مادياً، ومعدل الربح يكمن في التركيب العضوي لرأس المال ويتجسد قسم كبير منه في الآلات والعمل المجسد، ونحن اليوم نتعامل مع المشتقات المالية أي مع شبكة عنكبوتية أي ليس هناك رأسمال ثابت، بل هناك أموال تتوزع.. ولذلك أرى حسب قناعتي أن هذا المبدأ يحتاج لإعادة نظر».. وتابع: «هل من السهولة الحديث حول انهيار أمريكا؟ أنا أتمنى ذلك بكل

كيف يُصنع القرار الاقتصادي في سورية؟

د. منير الحمش؛

الفريق الاقتصادي خطف الاقتصاد السوري ووضعه في مسار مختلف عن توجهات القيادة السياسية..

◀ جهاد أسعد محمد
mjihad@kassioun.org

شكل المؤتمر القطري العاشر الذي انعقد في ٢٠٠٥/٦/٦ نقطة تحول انعطافية في مسار الاقتصاد السوري، فقد أوعز في أحد قراراته الأساسية بالتوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي».. ومنذ ذلك التاريخ حدث الكثير من اللغط حول جوهر هذا الاقتصاد وسماته وآلياته وتوجهاته، الأمر الذي استغله الفريق الاقتصادي بما يتناسب وميوله النيوليبرالية، فأطلق العنان للخصخصة بأشكال ومسميات مختلفة، وقام بتحرير التجارة والأسواق، وعمل على رفع الدعم، وشجع على الاستثمار في قطاعات وهمية، وأهمل قطاعات الإنتاج الحقيقي، وسعى إلى استصدار المراسيم وإقرار التشريعات التي تنحاز ضد العمال والفلاحين وصغار المنتجين، ويسعى الآن لتحرير سعر الصرف..

والحبل على الجرار...
فعل كل ذلك وهو يدعي أنه يطبق بنود الخطة الخمسية العاشرة وقرارات المؤتمر القطري بالتوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي».. لذلك بات التساؤل مشروعاً؛ هل هذا ما كان يطمح إليه المؤتمر القطري فعلاً؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لا يحاسب الفريق الاقتصادي على كل ما ارتكبه من أخطاء بحق الوطن وأبنائه ويحق الاقتصاد الوطني؟ ثم كيف يُصنع القرار الاقتصادي السوري؟ وما هي العناصر المؤثرة فيه؟ وما هي معيقات تنفيذه بالمحتوى الذي ابتغاه؟ كل هذه الأسئلة سنسعى للإجابة عليها من خلال ملف مفتوح على حلقات متسلسلة ستضمونها صفحات قاسيون بدءاً من هذا العدد..



● بغض النظر عن يوافق من الناحية الرسمية من يصوغ تفاصيل القرار الاقتصادي السوري؟ من حيث المبدأ يفترض أن يكون هناك قرار سياسي بتوجهات عامة ذات خطوط واضحة تحدد مسيرة الحياة الاقتصادية، تنطلق من الخلفية النظرية والإيديولوجية والسياسية التي تمهد لاتخاذ القرار وتنفيذه.. لكن الأمر في سورية مختلف، وخاصة في هذه المرحلة، فالقيادة السياسية تقرر التوجهات العامة لمسار التطور الاقتصادي، غير أن الحكومة بإجراءاتها التنفيذية تضيبي باتجاه آخر.

● حيناً لو تشرح هذا الأمر؟

بكل بساطة القيادة السياسية أقرت في المؤتمر القطري العاشر التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وجاء هذا القرار بعد دراسات ومناقشات طويلة، إذ جرى التحول منذ مطلع الستينيات نحو الاقتصاد الاشتراكي، وفي السبعينات بعد قيام الحركة التصحيحية، حدث تحول في السياسة نحو ما دعي بذلك الوقت بالتعددية الاقتصادية، بمعنى أنه تم إفساح المجال أمام القطاع الخاص والتعاوني ليسهموا في النشاطات الاقتصادية مع التأكيد (في ذلك الوقت) على قيادة القطاع العام للمسييرة الاقتصادية، لكن على الصعيد الواقعي منذ منتصف الثمانينات بدأت صعوبات اقتصادية تواجه اقتصاد سورية، هذه الصعوبات ناجمة عن نتائج التنمية التي حصلت في مرحلة السبعينات، فكما هو معروف كانت هناك معونات مالية وتدفقات من الدول العربية النفطية لسورية، لكن هذه الأموال اندرجت في خطط بعضها لا يتناسب مع مقتضيات عمليات التحول الحقيقي في الاقتصاد، وصرف بعضها في مشاريع هامشية.. عندها، ورغم أن القرار السياسي بقيادة القطاع العام للاقتصاد، وإفساح المجال لنشاط القطاع الخاص، ظل سارياً، إلا أن الإدارة الاقتصادية في ذلك الوقت اتجهت إلى المزيد من إعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص

الجبهة وخاصة الحزب الشيوعي إلا أن القيادة لهذا المناخ كانت غير موجودة. وأبها عدم وضوح الرؤيا وغياب التنسيق.

● وهكذا تسلط فريق الليبرالية على الاقتصاد السوري؟

في الحقيقة هو حُطِفَ الاقتصاد السوري ومفاعيله، ووضعه في مسار مختلف عن توجهات القيادة السياسية.

● هل استمر تأثير الاتحاد الأوروبي ومؤسساته؟
استمر بطريقة أخرى، فبعد توقيع اتفاق الشراكة السورية والأوروبية، أصبحت الظروف متاحة أمام الفريق الاقتصادي لقيادة عملية التحول الاقتصادي، فالاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وقعت بالأحرف الأولى وتتص بصراحة على التحول نحو اقتصاد السوق، وإعطاء دور كبير وعلمي لكل من الصندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين سرعان ما راحا يقدمان الشائات والتقارير التي تفبرك فيها الأرقام بما يسمح للفريق الاقتصادي بالفخر أنه حقق نسب نمو عالية.. وذلك من أجل حضه للتوجه أكثر نحو الاقتصاد الليبرالي.

● ولكن أليس هناك من يراقب تنفيذ الفريق الاقتصادي للسياسة الاقتصادية؟ ألا توجد لدينا مؤسسات وجهات تحاسب وتسهر على متابعة التنفيذ؟

يفترض بمجلس الشعب أن يقوم بمراقبة عمل الحكومة ويحاسبها على قراراتها وتصرفاتها، وقد قرأنا أن أعضاء مجلس الشعب انتقدوا القرارات الاقتصادية وأجوها الحكومة بها، ولكن لم ترق هذه المواجهة إلى مستوى المساءلة التي تستوجب اتخاذ إجراء.. ويفترض بالقيادة السياسية التي اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد السوق أن تقيم النتائج، وبإمكانني افتراض أن القيادة السياسية واجهت رئيس الحكومة بهذا الموضوع لكننا لم نسمع بالنتائج، أما الرأي العام فقد حكم وقال رأيه في كثير من اللقاءات على المستوى الأكاديمي، وتم إصدار تقييم وانتقادات حادة لإجراءات الحكومة، ووصلت الأمور بأعضاء الفريق الاقتصادي إلى القول: «قولوا أنتم ما شئتم ونحن نفعل ما نشاء»..

● منَ خدمت حزمة القرارات الاقتصادية التي اتخذت في السنوات الأخيرة، وما هي انعكاساتها الاجتماعية والسياسية؟

من الملاحظ أنها خدمت فئة محددة صغيرة على حساب معظم شرائح المجتمع وفعالياته المنتجة، وأخشى القول إننا نتجه بسبب هذه السياسات نحو الكارثة، لأن الدلائل والوقائع تشير إلى ذلك، والمشكلة أن أعضاء الفريق الاقتصادي لا يريدون مناقشة السياسات الاقتصادية الكلية أمام الرأي

بحجة عدم توفر القطع الأجنبي، فأصبح للتجار دور أكبر في عمليات الاستيراد والتوزيع في الداخل، واستمر هذا الوضع حتى مطلع التسعينات، حيث صدر القانون رقم ١٠٠/ لعام ١٩٩١ الذي أتاح فرصاً أكبر للاستثمارات الخاصة. وفي النصف الأول من التسعينات حصل بعض الانفراج في الواقع الاقتصادي إذ تحققت نسب معدلات نمو معقولة، لتغير الظروف السياسية، لكن أوهام الفريق الاقتصادي في ذلك الوقت بأن يحل القطاع الخاص محل القطاع العام في الاستثمار التنموي فشلت، وفي مطلع الألفية الثالثة كنا في مأزق اقتصادي، مع مجيء الفريق الاقتصادي الحالي، حصل حراك فكري واسع وحوار على المستوى السياسي على شكل تجاذبات، وظهر على السطح موضوع الإصلاح الاقتصادي بدخول عناصر جديدة اعترفت بوجود أزمة اقتصادية وضرورة توجه الجهود لإصلاح البنية الاقتصادية البنوية بالتركيز على القطاعات المنتجة، ودعم القطاعات الأخرى بحيث تندرج في سياق عمليات التنمية.

وظهر تياران أساسيان في المستويات الأكاديمية والسياسية، اتجه متمسك بالتوجهات العامة دعا لإصلاح حقيقي للوضع الاقتصادي، يحقق استمرار قيادة القطاع العام للاقتصاد وتعزيزه بإصلاح مؤسساته وتطويرها، وإصلاح النظام المالي والضريبي والتأكيد على حماية الاقتصاد.

والاتجاه آخر اندمج في عمليات الترويج للعولة، فدعا للانفتاح الاقتصادي، وتناغم مع جهود الاتحاد الأوربي لتحول الثقافة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وقام الاتحاد الأوربي بفتح مركزين كاما بدور مهم (مركز الأعمال في دمشق وحلب) عملاً خلال ١٠ سنوات على تعميم ثقافة السوق وخاصة في أوساط الأكاديميين والبيروقراطيين والتجار والقطاع الخاص الصناعي، وخلقاً فئة جديدة في المجتمع من دعاة الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولة.

عملت هذه الفئة بالضغط على أصحاب القرار الاقتصادي في هذا الاتجاه، فدعت لتخلي الدولة عن مهامها الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء هذه المهام للقطاع الخاص وفسح المجال أمام السوق وآلياته لتفعل ما تشاء، هذا المناخ عطّل إصدار برنامج الإصلاح الاقتصادي وأعد الخطة الخمسية العاشرة بقيادة مجموعة على رأسها النائب الاقتصادي عبد الله الدرديري.

● والفريق الآخر المؤيد لدور الدولة والقطاع العام، وهو الأقرب تاريخياً إلى مركز القرار، ألم يؤخذ رأيه أثناء إعداد الخطة الخمسية العاشرة؟

الفريق الآخر كان وما يزال غير متجانس، وليس لديه قيادة توجه وتخطط وتنفذ، رغم أنه يضم الأغلبية العظمى من أعضاء حزب البعث وأحزاب

د. نبيل سكر: يجب توضيح النهج الاقتصادي الجديد وتحديد الصلاحيات

«كيف يُصنع القرار الاقتصادي في سورية؟» سؤال وجهناه للمستشار الاقتصادي د. نبيل سكر، فأجاب: القرار الاقتصادي في سورية يتأخر كثيراً، ويدفع الاقتصاد ثمناً كبيراً لهذا التأخر، فقد تأخرنا بالانتقال إلى اقتصاد السوق وترددنا كثيراً في خطوات الانتقال إليه، وتأخرنا بتطوير الموارد الغازية التي اكتشفناها في التسعينيات، وتأخرنا بإقامة مصافي النفط، وتأخرنا بإقامة محطات الكهرباء، وتأخرنا بإقامة برامج ترشيد استهلاك الطاقة، وتأخرنا بترشيد الدعم، وتأخرنا بحل مشكلة القطاع العام الاقتصادي.. وغيرها، ويدفع الاقتصاد الوطني ثمناً كبيراً لهذا التأخير. لكن الشق الإيجابي أن الحكومة بدأت تشرك القطاع الخاص في صنع القرار أو ما قبل صنعه، بينما مشكلة تأخر صنع القرار ومشكلة تنفيذه ما زالت قائمة.

وهناك مستويات مختلفة من القرارات الاقتصادية، منها ما يمس الهوية الاقتصادية لسورية، ومنها ما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والاجتماعية، ومنها ما يمس القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة وغيرها.

وبالنسبة لمن يصنع القرار، فهذا يعتمد على مستوى القرار، فهناك جهات متعددة إما مسؤولة مباشرة عن القرار أو تشارك فيه لارتباطها به (أو لأن

فيها) حاكم مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بالنسبة للسياسات النقدية). وقد كان لوزارة الاقتصاد دور أكبر في صنع القرار في السابق، لكن هذا الدور تقلص في السنوات الأخيرة رغم ضم وزارة التجارة الداخلية والتنمية إلى وزارة الاقتصاد، حيث انتقلت بعض أدوار وزارة الاقتصاد السابقة من حيث الواقع إلى النائب الاقتصادي ومن حيث التشريع إلى وزارة المالية وإلى البنك المركزي.

أما كيف يُصنع القرار، فهذا يتم إما بمبادرة من الرئاسة أو من رئاسة مجلس الوزراء والنائب الاقتصادي أو من الوزير المختص، وعادة ما يتم توزيع مشروع المبادرة على الجهات المعنية فيتم النقاش حولها وتتأسق الموافقات والتسويات إلى أن يخرج القرار، وأحياناً يخرج هذا القرار سليماً معافى وأحياناً يخرج ناقصاً. كما وأحياناً تخرج القرارات بسرعة ومن دون دراسة كافية، ويتصل منها الجميع بعد صدورها، مثل قرار تملك الأجنبي الذي صدر منذ أشهر، وأحياناً تصدر من دون مراجعة كافية للتشريعات القائمة للتأكد من عدم التعارض معها مثل قرار التطوير العقاري الأخير.

وغالباً ما يعيق اتخاذ القرار الاقتصادي الاختلاف في تفسير النهج الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق الاجتماعي) أو تداخل الصلاحيات بين الجهات المعنية المسؤولة عن القرار أو تدخل المصالح، مما يؤدي إلى مساومات تضعف القرار.

كما وغالباً ما يعيق تطبيق القرار تأخر التعليمات التنفيذية، إما بسبب عدم وضوح القرار نفسه (بسبب المساومات أو بسبب عدم الدراسة الكافية قبل إصدار القرار) أو بسبب تدخلات البيروقراطية أو المصالح لإعاقة القرار.

والملاحظ في كل هذا غياب أو ضعف مجلس الشعب بالمبادرة في القرار الاقتصادي، على الرغم من اتساع حريته في الكلام وارتفاع صوته في السنوات الأخيرة. فمجلس الشعب مازال شديد الالتصاق بالسلطة التنفيذية والحزب، وهو إما غير متعود على المبادرة أو غير مسموح له بالمبادرة، على الرغم من أن الدستور يعطيه هذا الحق.

وأخيراً ما يمكن أن يساعد على كل من:

١ - صوابية القرار الاقتصادي.

٢ - وسرعة اتخاذه.

٣ - وسرعة تنفيذه وفعالته هو:

- توضيح النهج الاقتصادي الجديد ومعه توضيح أوجه الاختلاف حول مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي.

- تحديد الصلاحيات بين أصحاب القرار بشكل أفضل.

- دراسة موضوع القرار بشكل أعمق قبل إصداره، والتأكد من عدم تعارضه مع تشريعات قائمة.

- إشراك أكبر للجهات المعنية وصاحبة المصلحة في القرار.

العام بل يطرحون هذه القضايا جزئياً، فتارة يتحدثون عن الدعم.. وتارة عن العجز في الموازنة العامة.. وهكذا، والحقيقة أنه تجب مناقشة السياسات الاقتصادية سلة واحدة، لكنهم يتجنبون ذلك حتى لأنهم لو ناقشوا الاقتصاد بهذه الطريقة يعلنون فشلهم... لقد ربطوا مسؤولية كل ما يحل بالاقتصاد السوري من تراجع ومساوئ بمسألة الدعم بما فيه عجز الموازنة وتضخمه.. وتوجه السياسة المالية شيئاً فشيئاً لتخفيض الضرائب على الأغنياء، وإبقائها على الطبقة الوسطى والفقيرة التي تزداد كل يوم عدداً وفقراً، وأدى تحرير التجارة الخارجية إلى المصائب الحالية في القطاع الصناعي والزراعي.

إن الأزمة الحالية في الاقتصاد السوري لم تكن نتيجة الأزمة المالية العالمية، فالأزمة العالمية بدأت بالظهور في أيلول ٢٠٠٨، أما في سورية فالأزمة موجودة قبل ذلك، وهي نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية التي يتبعها الفريق الاقتصادي، وجاءت الأزمة العالمية فاتخذوها ذريعة، ومن المهم أن يعرف الرأي العام هذا الموضوع بدقة.

● ما الذي يمكن فعله لتصويب الأمور في الاقتصاد السوري؟

أولاً العودة إلى الدور التنموي للدولة الذي لا بد من تأنياً التخلي عن أوهام أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يخلق لنا استثماراً حقيقياً وأن القطاع الخاص يمكن أن يقوم بالتنمية، وثالثاً التخلص من وهم أن السوق يصلح نفسه بنفسه.

هذه الأوهام غير حقيقية في ظروف سورية، وخاصة إذا علمنا أن أعلى الدول الرأسمالية تتخلى اليوم عن هذه الأوهام، وبرنامج أوباما للإصلاح أكبر دليل على ذلك..

● على مستوى الأكاديميين والاقتصاديين الوطنيين السوريين، ما دورهم في هذه المرحلة، هل عليهم الاكتفاء بإعطاء تصريحات للصحافة تنتقد السياسات الاقتصادية؟

أتمنى أن تكون البداية من القيادة السياسية حيث أرى أن هناك ضرورة أن تقوم بتوجيه دعوة للفريق الاقتصادي من جهة، وللأكاديميين والوطنيين والسياسيين والتقدميين من جهة أخرى، لإجراء مناقشة صريحة وقراءة واضحة للسياسات والقرارات الاقتصادية ومدى انسجامها مع القرارات السياسية..

يجب أن يناقش هذا الموضوع مناقشة علمية موضوعية، وأن يطلع الرأي العام الشعبي على هذه المناقشة ويحكم عليها، وأنا هنا أتحدث باسمي فقط، فليس هناك تجمع ولقاءات بين الأكاديميين السوريين تمت من خلاله مناقشة هذا الموضوع. بل ثمة وجهات نظر شخصية ليس لها أي إطار مؤسسي.

■ ■



- إشراك أكبر للجهات قانونية ولغوية في كتابة وصياغة القرار.
- منع تدخلات «من ليس لهم شغل».
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة بشكل جذري بما فيه رفع سوية هذا الجهاز العلمية.

■ ■

ملاحظة: ننوه للقراء الأعزاء أن العدد القادم سيتضمن مساهمة ثانية للدكتور نبيل سكر: «حول علاقة المؤسسات الدولية بالقرار الاقتصادي السوري».

ثلاثون عاماً من الفشل..

◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

في هذا الشهر تكون قد مرت ثلاثة عقود على اتفاقية العار التي عقدها «السادات» مع العدو الصهيوني، الذي ظل منذ قيام كيانه في فلسطين يستجدي السلام من العرب، لكن السلام ظل عصياً!

عقب انقلاب مايو 19٧١ أبدى السادات تلميحاً وتصريحاً رغبته في الحل السلمي. لكن الداخل المصري (الجيش والشعب) ومن خلال الوعي لطبيعة العدو أجبر السادات على حرب أكتوبر المجيدة. غير أن السادات بدأ في وضع الأساس الموضوعي للكارثة بشكل ملموس.

تم اغتيال ماثرة أكتوبر مبكراً. وبدأ التواصل مع العدو الأمريكي. ولضمان تمرير خط الردة الذي صاغه السادات والمك فيصل، أصدر السادات قانون الانفتاح الاقتصادي كبداية لتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي-

الاجتماعي. ولفتح البلاد أمام رأس المال الامبريالي وبناء طبقة رأسمالية تنجز مهمة التبعية والردة عن الخط الوطني وتحمي المصالح الامبريالية من مواقع التبعية.

نتيجة لذلك بدأت الأزمة الاقتصادية- الاجتماعية. وبدأت بالتالي المقاومة في التصاعد.

وقد ذهبت ثمار نصر أكتوبر وتضحيات الملايين من العمال والفلاحين والضباط والجنود والمتقنين الى الجهلة والأفاقين.

وهنا حدثت انتفاضة ١٨ و١٩ يناير 1٩٧٧ المجيدة. وإزاء عجز الشرطة عن التصدي لها، طلب السادات تدخل الجيش، الذي رفض بدوره قمع الناس وطالب بإلغاء قرارات رفع الدعم.

حينئذ أدرك السادات أنه لا بد من الاستعجال في حماية الطبقة البرجوازية التابعة التي تشكلت، باللجوء إلى العدو الخارجي والصلح معه، ولو على حساب مصلحة الوطن.

إزاء مقاومة هذه الكارثة قام السادات بضربة واسعة لكل القوى الوطنية حينذاك، ثم ذهب. جاء مبارك ليكمل ويعمق خط السادات متمداً تكتيكاً جديداً: استمالة النخبة المعارضة واحتوائها بديلاً عن الصدام، وإنهاك عشرات الملايين من الكادحين جوعاً وقمعاً.

وفي حين تم احراز نجاح لا نظير له في احتواء النخبة بأرخص الأسعار، لم تستسلم جماهير الكادحين رغم الانهك الشديد وعادوت المقاومة وصعدتها وانصرفت عن الأحزاب الرسمية المتخاذلة.

إن جوهر المسألة بعد أن اكتشفت جماهير الكادحين خدعة «السلام والرخاء» هو الإدراك المتنامي بأن السلام الموهوم تجاوز مسألة إنهاء الحرب إلى العمل على إنهاء قدرات مصر.

ولذا لم تستجب الغالبية الساحقة من الشعب للتطبيع مع العدو، أي تمكينه من

أضواء على الحدث الموريتاني والسويدي

◀ محمد العبد الله

وظموجات الأمة العربية، وتأكيد جديد على سد كل المنافذ التي يسعى قادة العدو للتسلل منها للوطن العربي ودول الجوار.

بعد يومين فقط على الخطوة الموريتانية، عاشت مدينة «مالو» السويدية حدثاً مهماً، عكس قدرة قوى «اليسار» في هذا البلد، ومدى التزامها النظري والعملية بأفكار وبرامج «مواجهة الامبريالية والصهيونية العدوانية المتوحشة». فقد نظم اليسار السويدي في هذه المدينة الواقعة جنوب البلاد، حركة احتجاج واسعة شارك بها الآلاف من أعضائه، ونشطاء الجاليات العربية والآسيوية، حاولوا خلالها اقتحام ملعب «مالو» حاملين لافتات كتب عليها «استرد إلى اليسار وحطم اليمين»، و«قاطعوا إسرائيل»، لمنع مباراة سويدية- «إسرائيلية» للتنس. وقد وصف «أندي رام» أحد أعضاء الوفد الرياضي الصهيوني الموقف بأنه «لحظة سيئة... إن ما حصل شبيه بأجواء الحرب». إن حركة القوى السياسية المعادية للصهيونية والفاشية والهيمنة العسكرية في العالم، وجدت في المجازر التي ترتكبها قوات العدو الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني- غزة النموذج المباشر- الدافع الحقيقي لإعادة تنشيط كل أشكال النضال لتعرية الصهيونية وقاعدتها المادية، كما تتجسد في كيان العدو، والعمل بكل الميادين من أجل دعم النضال التحرري الذي يخوضه الشعب الفلسطيني. وهذا ما نجد تعبيراته في تطوير أشكال المقاطعة للجامعات والمراكز العلمية «الإسرائيلية»، ورفض «توعم» المدن، ومقاطعة المنتجات الاقتصادية التي يتم تصنيعها في المستعمرات القائمة على أرض الضفة الفلسطينية، وبدء الحملات الواسعة لتقديم مجرمي الحرب للمحاكم الأوروبية في اسبانيا وبلجيكا وبريطانيا.

وفي هذا المجال، تنشط حالياً أشكال المقاطعة للبضائع «الإسرائيلية» داخل أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة، فحملة «لجنة المقاومة الشعبية» في مدينة نابلس، وفي داخل خمسين قرية وبلدة فلسطينية مقاطعة منتجات معامل العدو، ستبدأ بالتنفيذ خلال الأيام القليلة القادمة، مما يشير لأهمية استخدام سلاح المقاطعة الاقتصادية والثقافية والأكاديمية والرياضية، بجانب كل وسائل النضال ضد العدو المحتل.

قبل بضعة أيام كتب «إيتان هابر» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية، مقالاً عالج فيه تطورات العلاقة بين واشنطن وحكومة العدو. كما رصد في مقالته تلك، أثر التفاعلات «السلبية» من وجهة نظره» داخل الساحة الأوروبية نحو كيان العدو. يقول هابر: «على هذه الخلفية تزداد حدة ظاهرة سلب الشرعية عن إسرائيل في بلدان أوروبا. لا يزال ذلك في بعضها لا كلها والحمد لله، لكن لا يمكن ألا نلاحظ ظاهرة تزداد سوءاً عند الحكومات وفي الجامعات وفي الإعلان. إن التعبيرات العلنية، وأحداث الشغب والتظاهرات هي اهتزازات جهاز قياس الزلازل؛ ولا يزال ذلك بقوة لا تجعلنا مطرودين لكننا في الطريق الى هناك».

إن محاصرة كيان العدو، وعزله، وفضح وظيفته ودوره، القائم على الاحتلال والتوسع العسكري العدواني، يعتبر مهمة وطنية راهنة تتطلب من كل القوى السياسية العربية- الفلسطينية في مقدمتها- والأهمية، العمل على تحقيق المزيد من التصدعات في بنية هذا الكيان.

■ ■

نيران «الفسوفور الأبيض» الذي التصق بلحم الأطفال والنساء والرجال من أبناء قطاع غزة، وصور الأطراف المتبورة، والأجساد الممزقة، المهروسة والمعجونة تحت كتل الأسمنت والحجارة المدمرة، نتيجة انهيار آلاف المنازل، ومئات المدارس ودور العبادة، تحت قصف صواريخ وقذائف مدفعية جيش العدو الاحتلال الإسرائيلي، أثناء المجزرة الوحشية والأكثر دموية التي عاشها الشعب الفلسطيني على مدى ثلاثة أسابيع سوداء، أعادت جميع هذه المشاهد المرعبة، إنعاش الذاكرة الإنسانية بماهية ومضمون هذا الكيان، من خلال ممارساته العدوانية الفاشية، التي تأتي في مقدمة السياسات الاستعمارية القائمة على الهيمنة، مما أدى إلى نفوذ عربي وعالمي متصاعد في وجه هذه الوحشية التوسعية. فبعد فنزويلا وبوليفيا توالى تعبيراته في أكثر من دولة.

فما شهدته العاصمة الموريتانية «نواكشوط» في السادس من الشهر الحالي، لم يكن الحدث المفاجيء، لأنه كان الخطوة اللاحقة «والطبيعية»، للموقف الذي اتخذته رئيس مجلس الدولة الأعلى الجنرال محمد ولد عبد العزيز في القمة العربية التي انعقدت في الدوحة في شهر كانون الثاني الفائت. وبهذه الخطوة تكون قد أزيلت بقعة سوداء من التاريخ السياسي للكيانية السياسية الرسمية الموريتانية، بعد ثماني سنوات وشهرين وستة وعشرين يوماً من التواجد «الشاذ والاستثنائي» لسفارة دولة العدو، وذلك برحيل جميع أفراد «القتلة» طاقم السفارة، بعد أن قامت قوات الأمن بإزالة رموز الفاشية والعنصرية والاحتلال من على ظهر المبنى الذي كانت تشغله عناصر الإجرام والتخريب، وسط زغاريد النساء الموريتانيات، وصيحات الفرح التي هللت بها الجماهير المحتشدة في المكان. بهذه

الخطوة تكون القيادة الموريتانية قد انحازت فعلياً لانتمائها القومي، واستجابت لنبض القوى السياسية الشعبية التي خاضت نضالاً جماهيرياً مكثفاً لإسقاط العلاقة الدبلوماسية منذ توقيع «اتفاق واشنطن» بين وزير خارجية موريتانيا وكيان العدو الإرهابي، تحت رعاية وزيرة الخارجية الأميركية حينها، «مادلين أولبرايت» في ٢٨ تشرين الأول 1٩٩٩ القاضي بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة ومتكاملة» بين البلدين، وصفحتها أولبرايت بأنها (دليل على بداية عهد جديد من السلام بين العرب وإسرائيل». الفرض الشعبي للوجود الصهيوني على أرض موريتانيا، لم يتوقف عند حدود البيانات والمظاهرات واحتجاجات النواب داخل البرلمان، بل وجد تعبيراته العنيفة/ المسلحة عندما قام أحد المواطنين بإطلاق رشقات من سلاحه الرشاش على مقر السفارة في مطلع عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من بقاء العلاقة بين موريتانيا والكيان الصهيوني في حدود «العلاقات العامة»، لكن الهدف الاستراتيجي من هذا «الاختراق» استهدف كما يقول الباحث الصهيوني «كينيث باندلر» في الموقع الإلكتروني «إسرائيل فوروم» (المدخل الشرقي الهادئ من المحيط الأطلسي الى كل من الجزائر ومالي والسنغال ومنطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب والجزائر). ولهذا فإن قطع العلاقات، وإغلاق السفارة وطرد العاملين بها، يشكل خطوة مهمة في عملية رفض أي شكل للعلاقة مع هذا الكيان الإحتلالي السرطاني، المعادي لأهداف



الرافضين من الشعب الفلسطيني ٩٠٪ مقابل ٥٪ من المؤيدين فقط.

وتكفي إطلالة سريعة على تجليات الصراع في مصر في أقل من أسبوع واحد، هو الأسبوع الأخير، لنجد: استمرار إضراب ٤ آلاف عامل به غزل شبين الكوم» للمطالبة بصرف الأرباح وبلاغ من اللجنة النقابية للنائب العام لتعيين مفوض لإدارة الشركة بعد هروب المستثمر الهندي. وقفة احتجاجية نظمها ٢٥٠ عاملاً بشركة استصلاح الأراضي أمام النائب العام لحمايتهم من إدارة الشركة. وقفات ومسيرات من المحامين أجبرت الحكومة على سحب مشروع قانون لمضاغفة رسوم التقاضي عشر مرات. اشتعال أزمة بين الحكومة وأساتذة الجامعة بسبب تراجع وزير المالية عن تخصيص اعتمادات تحسين دخولهم ورفع دعوى قضائية ضده والتهديد بالإضراب. بوادر صدام بين الأطباء والحكومة بسبب تراجع «أحمد نظيف» عن وعوده بصرف حوافز لهم. مئات الإداريين بالتربية والتعليم بدؤوا اعتصاماً أمام مجلس الوزراء يطالبون باستقالة الوزير بسبب عدم تحسين أجورهم.

إذا كانت هذه مواقف الشعب المصري إزاء العدو الأمريكي، وهم يضعونه بحق مع العدو الصهيوني في سلة واحدة، وإذا كان الصراع الطبقي ورفعة الصراع تتسع وتتصاعد بهذه الدرجة وتمتد الى كل الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة، ألا يعني ذلك أن ثلاثين عاماً من السلام الموهوم والإنهاك واحتواء النخبة لم تتجج في الانتصار على الشعب المصري؟ لقد فشل أعداء الداخل والخارج فشلاً ذريعاً، لأنه لا سلام تحقق، ولا استسلام أمكن فرضه على الشعب. وسوف تتجج المقاومة، وسوف يحدث التغيير في يوم ليس ببعيد.

■ ■

الاقتصاد المتعولم و«تأثير الموجة»

حتى الصين القوة العظمى الصاعدة هي الأخرى تتأثر بالتقلصات الرأسمالية البعيدة المصدر والتي يمكن أن تجعلها تتردد في استثمار مليارات الدولارات داخل السوق الأمريكية رغم النصائح التي يقدمها لها مستشارو «وول ستريت» بضرورة إيداع أموالها في ما يصفونه بـ«ملاذات آمنة» في أمريكا. فهل ينبغي على الصين أن تثق بالنظام الرأسمالي «البانكي»؟ (أي الأمريكي الشمالي، تقال استخفافاً - المترجم)، ما الذي سيحدث لصادراتها الحيوية التي تستهدف أضخم وأسرع سوق استهلاكي في العالم؟ وبقى السؤال الأهم: إلى أين تذهب الدولارات، وأين ستذهب سمعة أمريكا الطويلة الأمد، كملاذ آمن للاستثمارات؟

في المحصلة، ستكون أمريكا أكبر الخاسرين، وهنا لا أقصد فقط مستويات معيشة عشرات ملايين الأمريكيين ولكن أيضاً «ثقلها» العسكري والدبلوماسي في الشؤون العالمية. بينما كنت التي نظرة رثاء على كشف بيان راتني التقاعدي، شعرت بأنني كنت على حق عندما شغلت نفسي بمعرفة ماذا كان يعنيه ذلك العنوان الذي قرأته في إحدى الصحف في مطار (هيثرو). ففي هذا العالم «المتعولم» اقتصادياً، ليس هناك من إنسان يستطيع العيش في جزيرة معزولة، ما ذكرني بالكلمات الخالدة للشاعر الإنجليزي (جون دون): «لا ترسل أحداً كي يعرف لمن تدق الأجراس.. إنها تدق لأجلك».

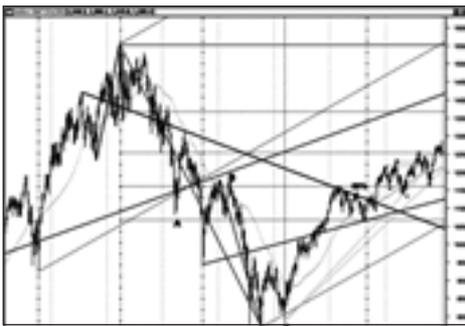
♦ بول كينيدي: مؤرخ ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة (ييل)، من مؤلفاته: «ظهور واضمحلال القوى العظمى» عن «انترناشيونال هيرالد تريبيون»

■ ■

في هذه الأثناء، وبفعل عامل «تأثير الموجة»، تستمر كبريات الشركات والبورصات والمصارف بتسريح عشرات الآلاف من الموظفين ذوي المرتبات العالية. كما تختفي تدريجياً عادات الإنفاق لدى سائر الموظفين، ما سيؤدي تباعاً إلى إلغاء مزيد من الوظائف في الطبقات الأدنى وصولاً إلى نهاية السلم. أما المشروعات الصغيرة التي كانت تريد زيادة قوة العمل لديها، وحديثي الزواج الذين كانوا يريدون شراء أول شقة في حياتهم الزوجية، فقد صاروا الآن غير قادرين على تحقيق ما كانوا يخططون له. إن الكبار والصغار قد تعرضوا للخسارة في هذه الأزمة، و«تأثير الموجة» يتابع مفعوله ليصل إلى وكالة الاستثمار الصينية؛ فهي اليوم تلعق جراحها بعد أن كانت قد أودعت عدة مليارات من الدولارات في «فاني ماي»

و«فريدي ماك».

ولذا ما تلقينا نظرة على بعض النتائج غير المتوقعة للأزمة، فسوف يتبين لنا أنه بينما ينكمش ما يسمى بـ«الاقتصاد المتعولم»، فإن العديد من الشركات التي استطاعت المحافظة على وجودها، ستشعر بالضرر هي الأخرى بسبب عامل «تأثير الموجة». لذلك نرى الآن كيف تتأثر مبيعات شركتي «بوينغ» و«إيرباص» من الطائرات الحديثة التي كانت شركات الملاحة الجوية تتهافت عليها وتلج على سرعة استلامها. توقعوا أيضاً أن تزحف الموجة لتصل إلى تحت سرعة استلامها. وتوقعوا أيضاً أن تزحف الموجة لتصل إلى تحت الترسانة البحرية لكوريا الجنوبية التي بدأت تشهد نقصاً ملحوظاً في عدد الطلبات التي تتلقاها من أجل تصنيع حاويات للعديد من الدول. وتوقعوا أن تتم إعادة النظر في خطط استكشاف النفط. ولا يبدو أن التواجد في (وادي السليكون) سيبقى مفيداً بعد الآن؛ ذلك أن شركات تصنيع أجهزة الكمبيوتر والعلاقة، ستشهد هي الأخرى انخفاضاً في طلبات الشراء.



المنتشرة في مختلف أرجاء ولاية أريزونا الصحراوية.

لكن المصارف والمقترضين الحمقى لم يكونوا الوحيدين الذين تعرضوا للضرر بسبب أزمة الرهن العقاري. فتداعي مؤسسات مالية موقرة، وردود الفعل الخرقاء للمشرعين (في الواقع لا يبدو أن أحداً منهم يفهم كيف تعمل الأسواق الرأسمالية الحديثة)، وما يعرف بـ«تأثير الموجة» ينتشر الآن عبر البلدان كافة. وهو ما يذكرنا، وإن بمشاعر مختلطة، بالاقتصادي النمساوي الكبير جوزيف سكاميتر، وعبارة الشهيرة: «الإعصار الدائم للدمار الخلاق الملازم لكل الرأسماليات». وبينما تتقدم تلك الأمواج بقوة، فإنها تحتاج في طريقها الكثير من الضحايا، لتحتل أخبارها كل وسائل الإعلام، وقد اشتملت على أسماء شهيرة في عالم المال والأعمال مثل مصارف هاليفاكس الاسكتلندي ومورجان ستانلي وجولدمان زاكس التي اتجهت نحو نشاط مالي آخر حتى تتمكن من البقاء على قيد الحياة.

بول كينيدي
ترجمة عادل بدر سليمان - قاسيون

بينما كنت أركض عبر أروقة مطار هيثرو لألحق بالطائرة التي ستقلني إلى الولايات المتحدة، وقعت عيناى على عنوان لافت في إحدى الصحف المصغرة: «انتهاء فترة عرض رهونات الهـ١٠ بالمئة». وبعد أن التقطت أنفاسي، وعقلي أيضاً، حاولت أن أفهم ما الذي كان يعنيه ذلك العنوان. ولم يكن ما اكتشفته ساراً؛ فقد وجدت «أن رهونات الهـ١٠ بالمئة» تعني أن المصارف الحمقاء كانت تقرض الناس الحمقى قروضاً بسعر فائدة متدنٍ للغاية، ولم تكثف تلك المصارف بإقراض زبونها كامل المبلغ الذي يحتاج لشراء المنزل، بل كانت تقرضه أيضاً بالمئة من إجمالي قيمة القرض لإجراء ما يريد من تحسين على المنزل.

المشكلة أن هذا النوع من النهور المالي، كان متفشياً في أضخم اقتصاد في العالم، وأن سياسة «أحصل على قروض عقارية دون أية مسؤولية»، قد امتصت طاقة المصارف والمستثمرين في معظم الاقتصادات «المتعولة». والغريب أن أزمة الرهون العقارية التي وقعت في الولايات المتحدة تم تمويلها بكم من المصارف السويسرية المشهورة باتخاذها إجراءات الدقة والصرامة في معاملاتها. كذلك فقد تم تمويل تلك القروض من «جمعيات البناء» البريطانية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تم تمويلها أيضاً بطريقة غير مباشرة (ولكن، هل بالفعل بقي في هذه الأيام شيء اسمه «طريقة غير مباشرة»؟). من مؤسسات الاستثمار النرويجية والصينية. والنتيجة ماثلة أمامنا: مئات الفيلات الضخمة غير مكتملة البناء

حرب عالمية

لنجدة الإمبراطورية الأمريكية

جول دوفور*
ترجمة قاسيون

يتوافق العديد من المحللين والمراقبين، المطلعين على النسيج الجيوسياسي العالمي الحالي، في الاعتقاد بأن الأزمة المالية التي تهز اقتصادات البلدان الغنية ربما تؤدي إلى انفجارات اجتماعية عنيفة. هذه هي على الأقل نتيجة أعمال مجموعة خبراء أوروبيين من LEAP/ أوروبا ٢٠٢٠. وهم يعتقدون بأن «الأزمة ستدخل في الثلث الثالث من العام ٢٠٠٩ مرحلة «تفكك جيوسياسي عالمي» ويتوقعون «هروبا معممًا» في البلدان التي تضررها الأزمة. ووفق هذا التحليل، سوف يفضي هذا الهروب إلى ضروب منطوق مواجهات، أي نصف حروب أهلية». ويعتقد هؤلاء الباحثون بأن البلدان التي تجول فيها حالياً كميات كبيرة من الأسلحة النارية مثل الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية ستكون الأكثر عرضة لحدوث أمر كهذا.

ويقدر آخرون أن الانكماش سيضعف بشدة الولايات المتحدة ويجعلها أكثر اعتماداً مما هي عليه الآن على الاقتصادات الناشئة والانتقالية مثل الصين والهند والبرازيل.

نظراً لهذا الوضع الصعب، من المعقول الاعتقاد بأن الوسيلة الوحيدة كي تحافظ الإمبراطورية الأمريكية على قوتها المهيمنة الكوكبية تتمثل في التحضير لخطة حرب قادرة على تحشيد الاقتصاد العالمي بمجمله. لم تقدم حرباً أفغانستان والعراق «غير النظاميتين» كل الأرباح المرجوة. وقد بدأ الإجماع الذي صاحب اندلاعهما في الغرب في التفكك كما جرى تحديد مهل لتطبيق خطط انسحاب القوات. ينبغي الآن التفكير جيداً في نزاع واسع المدى وبيد وأن حرباً تقليدية بين العالم الغربي والعالم الإسلامي هي خيار واعد بالنسبة للمخططين الاستراتيجيين المبالين للحروب، طالما أنه يجري تحليلها وتحضيرها بشكل محكم. وهذا يفسر ربما أن الولايات المتحدة لم تقتر بعد شن الحرب الذرية على إيران رغم التحضير لها بعناية في السنوات المنصرمة.

خطط حرب غير معروفة جيداً

لم تشر خطط حرب الولايات المتحدة على إيران على مدى واسع، بل نشرت بعض الأخبار، ولاسيما بصدد التدريبات البحرية التي نسقها في العام ٢٠٠٦ البنتاغون في منطقة الخليج بمشاركة أستراليا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والبحرين والمناورات التي قامت بها إسرائيل فوق شرق المتوسط واليونان في حزيران ٢٠٠٨.

لكن من المسموح به التفكير في أن التحضيرات لهجوم نووي ضد إيران قد دخلت طورها النهائي منذ أشهر عدة. لقد انتهت الإعدادات ولم يبق سوى اتخاذ قرار توقيت اندلاعها.

السيناريو الأكثر احتمالاً

جرى عرض بعض سيناريوهات التدخل، التي



تتراوح بين تدمير المنشآت النووية الإيرانية وتصل حتى الاجتثاث الكامل لإيران.

من المؤكد أنه في حال تم شن هجوم، فسوف ترد عليه إيران رداً وصفته به «الرهيب» ويمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف لدى القوى النووية الأخرى التي قد تدخل الحلبة بدورها ...

وفق لويد رودمين، فإن «الولايات المتحدة قد عينت نحو ١٠٠٠٠ هدف في إيران. أهمها هي مجموع المنشآت النووية، بما فيها محطة بوشهر النووية على ساحل الخليج، قرب الكويت، ومنشآت تخصيب في ناتانز قرب أصفهان. بوشهر مدينة صناعية تعد نحو مليون نسمة، ويعمل في هذه المنطقة التي تتضمن مكن نفط هام عدد من المهندسين الأجانب لا يقل عن ٧٠ ألف مهندس. وناتانز هي الموقع الرئيس لتخصيب اليورانيوم في إيران، شمال أصفهان، ويحتوي هو أيضاً منشآت للأبحاث النووية. أصفهان مدينة تراثية عالمية تعد مليوني نسمة».

وحسب بيتر سيمونز الذي حلل نتائج دراسة نشرها علماء بريطانيون، فإن الولايات المتحدة تحضر هجوماً رهيباً على إيران. ففي مقال نشره هؤلاء الباحثون في آب ٢٠٠٨، «يقيّمون تقييماً مخيفاً العنف المدمر الذي ستستخدمه الولايات المتحدة في الهجوم على إيران». ويخلصون إلى أن «الولايات المتحدة قامت بتحضيرات بهدف تدمير أسلحة الدمار الشامل الإيرانية وطاقتها النووية ونظامها وقواتها المسلحة وجهاز الدولة الخاص بها وبنيتها التحتية الاقتصادية في غضون بضعة أيام، لا بل بضع ساعات تلي أمراً يصدره الرئيس جورج دبليو بوش». وفي مواصلة تحليل الدراسة، يعتقد سيمونز بأن «الباعث الحقيقي لحرب أمريكية غير مسؤولة جديدة على إيران يكمن في محاولة إدارة بوش ترسيخ سيطرة لا شريك لها للولايات المتحدة على المناطق الغنية بالموارد المعدنية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كل ما سينتج عنه السماح لمنافسين أوروبيين وآسيويين بتعزيز نفوذهم في هذه المناطق الهامة غير مقبول بالنسبة للنخبة الأمريكية

الحاكمة». وينتهي تفحصه لهذه الأعمال بإقرار يحظى بالإجماع: «المنظور المحدود نوعاً ما للدراسة يجعل خلاصتها أكثر إثارة للقلق: التحضيرات العسكرية التي ستسمح لإدارة بوش بأن تجعل في وقت قصير جزءاً كبيراً من إيران حقل خرائب قد أنجزت».

الخلاصة

منذ مطلع القرن، تحصر الولايات المتحدة بمساهمة حلفائها الأكثر إخلاصاً كل عناصر ومكونات حرب عالمية، حرب تقضي إلى إبقاء أسس هيمنتها الكوكبية. هذه العناصر الرئيسية هي إعادة التسلح الواسعة على مستوى الكوكب التي فاقمتها الحرب على الإرهاب، وتدخلات تسمح بالحفاظ على التوترات بين عدة دول، والأهتبار المقصود لاقتصادات البلدان الغنية، ما أدى إلى اضطراب كبير وزعزعة للنشاطات الاقتصادية في مجمل القارات، وحملة «بروباغندا» ضد بلدان محور الشر الذي يضم بلداناً عدة من العالم الإسلامي، وإضعاف قدرة تدخل الأمم المتحدة وصعوبات تطبيق قواعد القانون الدولي، وأخيراً إنجاز إستراتيجية تدخل عسكري واسع ضد إيران، بحيث يكون لمحمل هذه العناصر مفعول قوي يمكن لمفاعيله أن تكون ورقة رابحة هامة لضمان مستقبل الإمبراطورية، لا بل استعادة السيطرة على مناطق إستراتيجية فقدتها الولايات المتحدة في العقود المنصرمة.

في سياق كهذا، تكون حرب نووية عالمية ممكنة، بل محتملة الحدوث. يبدو هذا السيناريو الكارثي بصورة متزايدة السيناريو الذي يتم تحضيره، ولن تتمكن الإدارة الجديدة في البيت الأبيض من الإحاطة به إلا بصعوبة، لأنه سيكون على الأرجح الهدف الرئيسي لها في السنوات القادمة.

جول دوفور رئيس الجمعية الكندية للأمم المتحدة/ قسم ساغوناي لآك سان جان، أستاذ ذو كرسي في جامعة كيبك في شيكوتيمي، عضو في الحلقة الدولية لسفراء السلام، عضو فارس في النظام الوطني في كيبك

■ ■

أزمة «وول ستريت» والشرائح القلقة اجتماعياً..

عبادة بوظو

تسربت الأسبوع الماضي في نشرات أخبار محطات البث الأمريكية والدولية، بما فيها العربية، تغطيات «لافتة» لحادثين «جنائين» شهدتهما الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تلتصق بهما صفة «الهجوم الإرهابي الخارجي أو المرتبط بالخارج»، بما يوحي بأن الأمر من وجهة نظر عارضيه، ضمناً، يتجاوز البعد الجنائي (الإرهابي) الصرف، القائم والوارد والاعتيادي في مختلف الجرائم في مختلف بلدان العالم، ليضيف إليه الأبعاد المرتبطة بالأزمة البنوية الرأسمالية، وفي عقر دار الإمبريالية الأمريكية. ويعني هذا مجدداً أن تسارع وتأثر هذه الجرائم، التي انتقلت في الأسبوع ذاته وبالغطية ذاتها إلى شتوتغارت الألمانية، إنما يعني انتقال مفاعيل وتداعيات ما توصف بأنها «أزمة مالية» إلى صفوف المجتمع، تأكيداً على أنها تشكل في نهاية المطاف، وبدأيته، «أزمة نظام».



السلطات في ولاية ألاباما الأمريكية قالت إن مسلحاً قتل خلال أربع عمليات إطلاق نار منفصلة على الأقل تسعة أشخاص في بلدين جنوبي الولاية قبل أن ينتحر. وجاء ذلك بعد أيام فقط من مقتل قس أمريكي خلال أحد القنصلية في ولاية إلينوي، مع إعلان الشرطة إن القاتل، الذي لم تكشف عن اسمه أو دوافعه، يبلغ من العمر ٢٧ عاماً فقط. وتلا ذلك الإعلان عن مقتل خمسة عشر شخصاً برصاص مسلحين في ألمانيا ..

في الفترة ذاتها جاءت بيانات وزارة العمل الأمريكية التي أظهرت أن ٤.٤ ملايين أمريكي فقدوا وظائفهم منذ بداية الكساد الاقتصادي، من بينهم ٦٥١ ألف مواطن التحقوا بطوابير العاطلين خلال شباط الماضي وحده، مما رفع نسبة البطالة داخل الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٥ عاماً، وذلك دون احتساب تسعة آلاف مدرس، دفعة واحدة، في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا تم إرسال مذكرات تحذيرية إليهم بالانسحاب والاستغناء عن خدماتهم بسبب العجز الذي تعاني منه موازنة المدارس في الولاية.

ويجري كل ذلك دون أن يسأل أحد: وماذا سيحل هؤلاء وعوائلهم في ظل أزمة جديدة تدهمهم في السكن والعقارات والقروض؟ وبأية وسائل سوف يتدبرون أمورهم، التي يفاقمها أصلاً سحب المتلاحق لامتحانات الضمان الاجتماعي ونمط «الاستهلاك المفرط»، لصالح تمويل «الحرب على الإرهاب» وزيادة الإنفاق العسكري والأمني؟

وهل تنفع الأمريكيين مطالبة رئيسهم أوباما إياهم «بالتحلي بالصبر وتحمل المسؤولية إزاء حالة الركود الاقتصادي والارتفاع القياسي في معدلات البطالة»، وقوله «إن ذلك يثبت الضرورة الملحة لبرنامج الإدارة لدعم الاقتصاد»؟ وبالنسبة للمواطن الأمريكي العادي متى ستأخذ هذه الدعوات وغيرها من رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي «لإصلاح النظام المالي وفرض رقابة على الشركات الكبرى» طريقها إلى التطبيق بما يقبل النتائج القائمة حالياً؟

وبيما تفيد التقديرات بأن ٢٠ ألف شخص يقتلون سنوياً بالرصاص في الولايات المتحدة، أكبر دولة في العالم من حيث عدد حائزي السلاح الشخصي، عزا مسؤولو الأمن الأمريكيون الزيادة المستمرة في عمليات القتل والسرقة إلى ارتفاع عدد الأحداث بالنسبة لمجموع عدد السكان، وتنامي أعداد الخارجين من السجون، وظهور العصابات الخطرة في المناطق النائية. غير أن منقدي إدارة بوش حتى الأمس القريب كانوا يعززون ذلك إلى خفض المساعدات المالية المركزية، بما فيها مليارات الدولارات التي ذهبت لما يسمى «برامج تعزيز القانون» بوزارة العدل منذ ٢٠٠٢.

إن ما يثير قلق الأميركيين حالياً، وعبر تصريحاتهم المعلنة، في ظل الحديث عن احتمال انهيار «وول ستريت» هو تكرار أحداث العنف داخل المدارس والجامعات، مع ارتفاع ملحوظ في مستوى العنف والجريمة لدى الصبية والمراهقين، وانتقاله الطبيعي لصفوف جماعات الملونين وبقية الأقليات العرقية في المجتمع الأمريكي، أي مجمل الشرائح المهدة والقلقة اجتماعياً في ظل نظام سياسي قائم على المحاصصة التمثيلية للأغنياء

بالتناوب عبر ثنائية «جمهوري-ديمقراطي»، فما بالك مع انتقال ذلك للتهديد بمصادر العيش وأساسياته؟ ويعتقد المراقبون أن معدلات الجريمة في الولايات المتحدة مرشحة للارتفاع في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الأمريكية ورمي المزيد من ملايين العاملين (جنرال موتورز بملايينها مثلاً) إلى قارعة البطالة لينضموا إلى جيش العاطلين عن العمل. وهذا التقييم يقدم، من ناحية، مؤشرات جديدة ونوعية، نحو تفكك بنية الدولة والمجتمع الأمريكيين (وهو ما تحدثنا به منذ أكثر من أربع سنوات، وتحدثت عنه دراسة روسية صدرت مؤخراً بقلم مدير المدرسة الدبلوماسية «ايغور فنزين» متوقفاً انهيار الولايات المتحدة حتى عام ٢٠١١ وتفككها إلى ست دول)، مثلما يقدم من ناحية ثانية، نفعاً في المحاولات الأمريكية للهروب من الاستحقاقات الكارثية للأزمة داخلياً عبر تصعيد وتسريع تصديرها كالعادة للخارج (وهو ما ذهب إليه، تلميحاً، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي «دومينيك ستراوس كان» الذي توقع أن يهبط مؤشر النمو الاقتصادي العالمي خلال هذا العام تحت الصفر، لأول مرة منذ ٦٠ عاماً، ليتسبب الركود الحالي بانتشار الفقر وانعدام الاستقرار والحروب). ولكن الولايات المتحدة في افتعاليها لمزيد من الحروب ستجد نفسها كمن هرب من «تحت الدلف لتحت المزراب»، مع استحالة تحقيق انتشارها العسكري إلى ما لانهاية، ومواجهة مشروعها لمقومات متعددة المصادر، تدفعها لتغيير المقاربة والتحالفات، لتبقى أسيرة هذه التناقضات التي يدفع تناحرها بالولايات المتحدة كنظام رأسمالي- إمبريالي نحو الانهيار.

إن ما تشهده حالياً الولايات المتحدة، وغيرها من دول المركز الإمبريالي، يؤكد مرة أخرى ارتباط «الأمن الاقتصادي- الاجتماعي» ب«الأمن الوطني»، ومن قال إن «دول الأطراف» فيما وراء البحار الأمريكية هي بعيدة عن ذلك، بما يعفيها عن أخذ العبرة؟

o.bozo@kassioun.org ■

هل ستضرب إسرائيل إيران مهما حدث؟

بعضهم مناصب هامة في إدارة جورج بوش، ومنهم روبرت جوزيف، وكيل وزارة الخارجية السابق لمراقبة التسلح والأمن الدولي، ومساعدته سيتفن ريدميك، ووليام شنيدر، رئيس مجلس علوم الدفاع السابق.

كما وقع على التقرير كل من النائب الديمقراطي الليبرالي غاري أكيرمان الذي يترأس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، والنائب الديمقراطي وعضو لجنة المخابرات والخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ إيفان بايه الذي يعرف بتأييده الشديد لجماعات الضغط الإسرائيلية.

كما تزامن التقرير أيضاً مع أول جولة شرق أوسطية لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، التي تردد أنها أعربت خلالها عن تشكيكها في إمكانية نجاح مسعى التواصل الدبلوماسي مع إيران، التي دعنتها في الوقت نفسه للمشاركة في مؤتمر عن أفغانستان في نهاية الشهر، ما يتيح مؤشرات حول منظور دينيس روس كيفية تنفيذ الإستراتيجية الدبلوماسية للبيت الأبيض. وأخيراً، يشار إلى أن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى قد تأسس منذ ٢٥ عاماً بعد انشقاقه عن «لجنة العلاقات العامة الأمريكية- الإسرائيلية/ إيباك» ذات النفوذ الواسع والتي تعد واحدة من أهم مراكز الثقل في واشنطن، وأن المؤسستين كليهما نادراً ما يحيدان عن وجهات نظر الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

جيم لوب ■

ثم نبه المعهد المقرب من جماعات الضغط الإسرائيلية إلى أنه «بغض النظر عما يراه الأمريكيون، فإن قادة إسرائيل على قناعة، على الأقل حالياً، بأن الخيار العسكري ما زال وارداً ومطروحاً».

وأضاف أنه لو أقامت إيران أنظمة الصواريخ الروسية هذه في أراضيها «فسوف يكون على واشنطن أن تسارع إلى تزويد إسرائيل بالقدرات الكفيلة بضمان تهديد أهداف إيرانية عالية القيمة، كمقاتلات حديثة على سبيل المثال».

هذا ومن المقرر أن يحظى هذا التقرير، الذي يتزامن مع مراجعة سياسة البيت الأبيض تجاه إيران، باهتمام عواصم أوروبا والشرق الأوسط، نظراً للدعم الذي يتمتع به سواء من دينيس روس، المستشار الخاص لشؤون الخليج وجنوب غرب آسيا، أم من روبرت أنهورن، المسؤول الرفيع بوزارة الخارجية عن شؤون حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومن الجدير بالذكر أن روس و أنهورن استقالا من الفريق المكلف بأعداد هذا التقرير بعد أن طلب منهما الرئيس باراك أوباما الانضمام لفريقه المعني بنقل سلطات الرئاسة. كما أبرز معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنهما كانا قد أيدا هذا التقرير رسمياً، في مسودته الأصلية التي لا تختلف في الجوهر عن صيغته النهائية.

وللعلم، فقد ضم فريق المعهد المعني بإعداد التقرير، عدداً من الشخصيات البارزة في صفوف المحافظين الجدد، شغل



هذا القرار إذا سلمت روسيا لإيران أنظمة صواريخ أرض- جو S-٣٠٠ المطورة «التي تعتبر إسرائيل أنها تقيد جيداً خياراتها العسكرية». وطالب التقرير واشنطن، ضمن أمور أخرى، بالاستعداد لشن هجمات عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية وعلى بنيتها التحتية العسكرية التقليدية، إذا لم تنزل عند مطلب التحلي عن برنامجها النووي.

دينيس روس يؤيد نصائح جماعات الضغط الإسرائيلية:

واشنطن (آي بي إس) آذار: في تقرير جديد يؤيده المستشار الخاص لشؤون إيران دينيس روس، نصح معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المقرب من جماعات الضغط الإسرائيلية، بإتباع سياسة «مقاومة وردع» في وجه إيران، بالتواصل دبلوماسياً معها حول مصالح مشتركة مقابل وقفها برنامجها النووي، وإلا لهاجمتها إسرائيل في غضون العامين المقبلين.

فقد أشار تقرير المعهد على البيت الأبيض بإجراء اتصالات دبلوماسية مع إيران، ولكن مع تصعيد الضغط عليها في جهات أخرى إذا لم تستجب لمطالب وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم ثم التحلي عنه.

وضمن الغريبات التي ينصح هذا التقرير بتقديمها ل طهران، أن يعرض البيت الأبيض عليها التعاون في مجال «مشاكل مشتركة كأشطة القرصنة والتهريب في الخليج» و«المشاركة في حوار أمن إقليمي».

لكنه حذر من أن الفشل في وقف تقدم إيران في برنامجها النووي، قد يسفر عن قرار إسرائيلي بالهجوم عسكرياً عليها في غضون العامين القادمين، كما حذر من احتمال تثبيت مثل

هوليوود.. وتأثير الشركات الكبرى والبنتاغون والصهيونية



◀ **ماتيو ألفورد - روبي غراهام**

دون سابق إنذار، طُرد في العام ٢٠٠٦ الممثل توم كروز، «أقوى شخصية شهيرة في العالم» من عمله في استوديوهات بارامونت. جاء طرده مفاجئاً جداً، لأنّ من سرّحه لم يكن رب عمله المباشر، استوديوهات بارامونت، بل شركتها الأم، فياكوم. وقد أعلن سامنردستون، رئيس مجلس إدارة تلك الشركة. الذي يمتلك سلسلة طويلة من الشركات الإعلامية بما فيها «سي بي إس» و«نيكلوديون» و«إم تي في» و«في إتش ون» - والمعروف بسرعة غضبه، بأن السيد كروز قد ارتكب «انتحارا إبداعيا» حين ظهر عدة مرات هائجا كالمسور.

تظهر قضية كروز أنّ آليات هوليوود الداخلية لا تحددها بالكامل رغبات الجمهور، على عكس ما نتّخيل، وأنها ليست منذورة للاستجابة إلى قرارات المخرجين، وإنما تخضع أولا وأخيرا لإرادات مديري الاستوديوهات..

الشركات العملاقة

في العام ٢٠٠٠، نشرت مجلة هوليوود ريبورتر قائمةً بالشخصيات المائة الأقوى في تلك الصناعة في السنوات السبعين الماضية. وجاء روبرت مردوخ، زعيم نيوز كوربوريشن وصاحب توينتيث سنتشري فوكس، على رأس القائمة. باستثناء ستيفن سبيلبرغ (الثالث في القائمة)، لم تتضمن الأسماء العشرة الأولى أي فنان.

لقد أصبح كلّ من استوديوهات هوليوود الكبيرة شركة تتبع شركة أكبر منها، وبالتالي، لم تعد أي منها تمثل حقاً شركة متميزة أو مستقلة، بل هي مصدر ريع بين غيره من المصادر في الإمبراطورية المالية للشركات الأم. الاستوديوهات الكبرى ومالكوها هم: توينتيث سنتشري فوكس (نيوز كورب.) وبارامونت بيكتشرز (فياكوم)، ويونيفرسال (جنرال إلكتريك/فيفيندي)، وديزني (شركة وولت ديزني) وكولومبيا تريستار (سوني)، وورنر برادرز (تايم وورنر). هذه الشركات الأم هي بين أكبر الشركات وأقواها في العالم، ويديرها عادة محامون ومصرفيو استثمار، وترتبط مصالحها الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بقطاعات مسيسة، مثل صناعة السلاح، وغالباً ما تضطر إلى مغالبة الحكومة القائمة بسبب وضعها لقواعد عمل القطاع المالي.

يقول الصحافيّ الحائز على جائزة بوليتزر، البروفيسور بن باجديكيان: «في حين كان بإمكان الرجال والنساء من مالكي وسائل الإعلام أن يملؤوا صالة رقص متواضعة، يمكن اليوم جمع هؤلاء المالكين أنفسهم (كلهم ذكور) في مقصورة هاتف كبيرة». وبما أنّ هذه الأخيرة ليست بالضبط المكان الذي يفضّله نظراء روبرت مردوخ وسامنر رdstون، كان بوسعهم أن يضيف بأنّ هؤلاء الأفراد يلتقون بالفعل في أماكن موسرة مثل سان فالي في إيداهو، كي يضيفوا مصالحهم الجماعية.

صحيح أنّ محتوى فيلم ينتجه استوديو لا تحدده عموماً المصالح السياسية والاقتصادية للشركة الأم، إذ يتمتع رؤساء مجالس إدارة الاستوديوهات عموماً بحرية مناورة لصنع الأفلام التي يرغبونها دون أن يتدخّل سادتهم تديلاً مباشراً؛ لكن محتوى أفلام استوديوهات هوليوود يعكس على الأقل مصالحهم الموسعة بصورة كبيرة..

صناعة السينما.. والسياسة

فلنتفحص الفيلم الرائج جداً «أستراليا»، ملحمة باز لورمان. يلفت النظر مظهران بارزان فيه: فهو يخفي تاريخ السكان الأصليين من جانب، ويقدمّ أستراليا من جانب آخر كمكان رائع لقضاء الإجازة. ينبغي ألا يدهش ذلك أحداً، فقد عملت الشركة الأم لشركة توينتيث سنتشري فوكس، نيوز كورب، التي يمتلكها روبرت مردوخ يداً بيد مع الحكومة الأسترالية أثناء إنتاج الفيلم لتحقيق مصالح مشتركة. استفادت الحكومة من الحملة

على عكس ما نتخيل،

فإن أفلام هوليوود

لا تحددها رغبات

الجمهور، أو إرادة

المخرجين، وإنما

تخضع أولاً وأخيراً

لإرادات مديري

الاستوديوهات

والشركات الأم

العملاقة والمصالح

السياسية..

تلقى العديد من تلك الأفلام مساهمات سخية من الحكومة الأمريكية: مَوْل البنتاغون الأفلام التالية التي أيدتها السي أي إيه: «في الجيش الآن» (١٩٩٤)، و«يو إس إس ألاباما» (١٩٩٥)، و«هرمجديون» (١٩٩٨)، و«رفقة سيئة» (٢٠٠٢)، و«المجندة» (٢٠٠٢). في العام ٢٠٠٦، أنتجت

ديزني الفيلم التلفزيوني «ذي بات تو ١١/٩»، الذي جرى تحريفه بإفراط بغاية امتداح إدارة بوش ولوم إدارة كلينتون على الهجمات الإرهابية، ما أدى إلى استتكار وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي الأسبق في عهد بيل كلينتون ساندي برغر، اللذين اشتكيا كتابةً.

نفهم طبيعة إنتاجات ديزني حين ننظر إلى مصالح أصحاب الدرجات العليا في المؤسسة، فهي تقيم صلات تاريخية مع وزارة الخارجية، وكان وولت ديزني نفسه مناهضاً متحمساً للشعبوية (هنالك ريبورتاجات تقول بأنه كان مخبراً سرياً للإف بي أي أو حتى فاشياً). في الخمسينات، ساعد ممولون خواص وحكوميون ديزني على إنتاج أفلام تروجّ لسياسة «الدرة من أجل السلام» للرئيس إيزنهاور، ولانزال هذه الصلات قائمته حتى الآن. فأحد الأعضاء القدامى في مجلس إدارة ديزني، جون بريسون، هو كذلك مدير في شركة بوينغ، أحد أكبر الماولين في العالم في مجال الصناعات الفضائية والدفاعية. تلقت بوينغ ١٦.٦ مليار دولار على صورة عقود من البنتاغون في خضم الغزو الأمريكي لأفغانستان. ومن المعتقد أنّ ذلك كان محرّضاً كبيراً كي تتجنب ديزني دعم أفلام تنتقد سياسة بوش الخارجية، مثل فخرنهايت ١١/٩.

تواطؤ معن!

ينبغي عدم استغراب الوقاحة التي استقبلت بها ديزني فيلم بيرل هاربر (٢٠٠١) لدى عرضه، فهذا الفيلم الذي أنجز بتعاون تام مع البنتاغون، أشاد بعودة النزعة القومية الأمريكية بعد «يوم العار»، لكن على الرغم من الانتقادات، قرّرت ديزني في ٢٠٠١ تمديد العرض القومي للفيلم سبعة أشهر، وهي مدة مذهلة مقارنةً بالمدة المعتادة التي تتراوح بين شهريين وأربعة أشهر. فضلاً عن ذلك، زادت ديزني عدد الصالات التي سيعرض فيها الفيلم من ١١٦ إلى ١٠١٢٦. بالنسبة للشركات التي حققت أرباحاً من توابع الحادي عشر من أيلول، أدى «بيرل هاربر» للحن الملائم على نحو بئأس.

لكن في حين تمتعت أفلام من أمثال «أستراليا» و«بيرل هاربر» بمعاملة تفضيلية، غالباً ما أقيمت الأفلام التحريضية والمهيجة في غياب النسيان السينمائي.كان فيلم«سلفادور»(١٩٨٦)لأوليفيه ستون صورةً فجّة للحرب الأهلية السلفادورية: كان سرده متعاطفاً بشدة مع الفلاحين الثوريين اليساريين ومنقداً بوضوح للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ شجب دعم الولايات المتحدة للعسكريين السلفادوريين اليمينيين ولكتائب الموت سيئة الصيت. رفضت كل استديوهات هوليوود الكبرى فيلم السيد ستون . بل إنّ أحداً وصفه ب«العمل الحاقد». على الرغم من الكتابات النقدية الممتازة التي قدمها العديد من الصحافيين. في نهاية المطاف، قام مستثمرون بريطانيون ومكسيكيون بتمويل الفيلم، وبقي توزيعه محدوداً. في فترة أقرب، شاهد ملايين

الأشخاص عبر الإنترنت أفلاماً وثائقية مثيرة للسجل مثل «لوز تشينج»(٢٠٠٦/٢٠٠٧)، الذي أبرز أنّ الحادي عشر من أيلول هو عملية مرتبّة من الداخل، و«تساجيست»(٢٠٠٧)، الذي يرسم صورةً مرعبة للاقتصاد العالمي دون أن تتطرق إليه وسائل الإعلام المسيطرة.

دعمت الإنتاجات المعاصرة لديونيفرسال ستوديوز، السلطة الأمريكية بأسلوب أقلّ حماساً، مثلما تبرهن عليه أفلامٌ مثل «أبناء الإنسان» (٢٠٠٦)، «جارهيد، نهاية البراءة» (٢٠٠٥)، و«أسباب دولة» (٢٠٠٦). الشركة الأم ل«ليونيفرسال» هي جنرال إلكتريك، التي ترتبط مصالحها الأكثر إدراراً للأرباح بصناعة الأسلحة وإنتاج مكونات أساسية للطائرات الحربية المتطورة، وتكنولوجيا المراقبة لصناعات وكذلك المعدات الأساسية المخصصة لصناعات النفط والغاز العالمية، لاسيما في العراق منذ سقوط صدام حسين. هذه الشركات مغموسة في خرسانة النخبة الأمريكية، وكثيراً ما صاغت السياسة الخارجية التدخلية للولايات المتحدة، بما في ذلك ضد فيتنام. وهي مستعدة للحالف مع المحافظين. ينبغي إذاً ألا نستغرب من أنّ جنرال موتورز كانت قرب إدارة بوش بوساطة مديرها العامين الحالي والسابق. يعلن جاك ولش (رئيس مجلس الإدارة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١) صراحةً ازدرائه ل«البروتوكول والدبلوماسية والسلطات التنظيمية»، بل إن عضو الكونغرس هنري واسكمان اتهمه بأنه ضغط على شبكة «إن بي سي» كي تعلن قبل الأوان فوز السيد بوش في الانتخابات المسروقة في العام ٢٠٠٠، حين أتى فجأةً إلى صالة الأخبار أثناء فضّ الأوراق الانتخابية. أما خليفة ولش، رئيس مجلس إدارة جنرال موتورز الحالي جيف إيملت، فهو محافظ جديد ساهم بسخاءً في الحملة الانتخابية لإعادة انتخاب بوش..

الصقور والصهيونية.. وكاذيب السينما

ربما كان فيلم جنرال يونيفرسال- موتورز الأكثر إثارة للجدل هو «يوناييتد ٩٣» (٢٠٠٦)، الذي جرى تقديمه بوصفه «السرد الحقيقي» للركاب الأبطال الذين «أحبطوا المؤامرة الإرهابية» في الحادي عشر من أيلول عبر دفع الطائرة إلى التحطم مسبقاً في أحد حقول بنسلفانيا . وعلى الرغم من أنّ الفيلم حقق أرباحاً بسبب كلفته القليلة، فقد استقبله الجمهور بكثير من الفتور والعداء قبل عرضه في البلاد. في تلك الحقبة، كانت وسائل الإعلام المستقلة تطرح بجدية تساؤلات حول رواية بوش الرسمية لأحداث الحادي عشر من أيلول: وفق نتائج استبيان زوجي للعام ٢٠٠٤، كان نصف سكان نيويورك يعتقدون بأن قادة الولايات المتحدة امتنعوا عمداً عن التصرف. قبل شهر فقط من عرض يوناييتد ٩٣، كان ٨٢ ٪ من مشاهدي «السي إن إن» يعتقدون بأنّ الحكومة الأمريكية تخفي أحداث إدارة بوش الرسمية أصبحت عرضةً لانتقادات عنيفة، فقد استقبلت عرض يوناييتد ٩٣ بذراعين مفتوحين: كان ترجمهً سمعيهً بصريهً ل«تقرير اللجنة القومية للتحقيق حول الهجمات الإرهابية» على الولايات المتحدة». بعيد عرض الفيلم، شاهده بوش مع أقارب للضحايا في عرض خاص في البيت الأبيض، وهي مبادرة يمكن تفسيرها

• مدير الشركات الأم محامون ومصرفيو استثمار، ترتبط مصالحهم الاقتصادية

ارتباطاً وثيقاً بالصهيونية العالمية وقطاعات مسيسة، مثل صناعة السلاح..

بأنها تأييدٌ رسمي ومناورةٌ وفحة في مجال العلاقات العامة.

يثير فيلم «ميونيخ» (٢٠٠٥) الذي أنتجته يونيفرسال-جنرال موتورز بإخراج ستيفن سبيلبرغ حول انتقام إسرائيل إثر الهجمات الإرهابية الفلسطينية في الألعاب الأولمبية في العام ١٩٧٢ شكوكاً مشابهاً. وحتى إذا كانت المنظمة الصهيونية الأمريكية قد دعت إلى مقاطعته لأنه في رأبها يماثل بين إسرائيل والإرهابيين، فمثل هذه القراءة أقل من مقنعة. وبالفعل، حين تبدأ مقدمة الفيلم، تطبع شخصيات القوات الخاصة الإسرائيلية بقوة رسائلها الرئيسية في ذهن المشاهد: «من الضروري لكل حضارة أن تجري تسوية مع قيمها الخاصة»، «نحن نقتل من أجل مستقبلنا، نقتل من أجل السلام»، و«لا تمسوا اليهود». بطبيعة الحال، إسرائيل أحد زبائن جنرال موتورز المخلصين: فهي تشتري صواريخ هلفاير ٢ الليزرية، وأنظمة الدفع لطائرات إف ١٦ والحوامات الهجومية آي إتش ٦٤ أباتشي وحوامات يو إتش ٦٠ بلاك هوك. أثناء الدقائق المائة والسبع والستين لفيلم «ميونيخ»، يقتصر الصوت المرتبط بالقضية الفلسطينية على دقيقتين ونصف! وبدلاً من أن يكون الفيلم «صرخةً غير متحيزة من أجل السلام» مثلما وصفته صحيفة لوس أنجلوس تايمز، جاء أكثر بكثير من دعم دقيق لسياسات زبون وفيّ!

لكن لتشكيل فكرة حول ما يجري للأفلام حين نخلصها من مصالح الصناعة متعددة القومية، فلنتفحص حالة شركة التوزيع المستقلة«ليونز غيت فيلمز» (التي أسسها أحد الممولين في كندا)، التي لاتزال تدعم النظام الرأسمالي، لكنها لا تدين لأية شركة أم كبرى لديها مصالح متعددة. فعلى الرغم من أنها قد وزعت عدداً لا بأس به من المنتجات الدامية والغائمة سياسياً، فقد دعمت أيضاً بعض أكثر الأفلام السياسية الشعبية أصالةً وجرأةً في السنوات العشر الأخيرة، منقّدة نظام الشركات في فيلم «أميركان بسيكو» (٢٠٠٠) والسياسة الخارجية الأمريكية في «فندق رواندا» (٢٠٠٤) وتجارة الأسلحة في«ملك الحرب»(٢٠٠٥) والنظام الصحي الأمريكي في«سيكو»(٢٠٠٧) لمايكل مور، وكذلك النظام الأمريكي عموماً في «الولايات المتحدة الأمريكية ضد جون لينون»(٢٠٠٦).

سحر الأفلام..

لا حاجة أبداً لتكرار أنّ هوليوود يحثها نهمها إلى المال أكثر مما يحثها الكمال الفني. السينما بوصفها كذلك مفتوحةٌ أمام نتاجات التمويل بمختلف أشكالها، من الألعاب إلى السيارات مروراً بالسجائر، وحتى آخر صيحات التسليح (من هنا الشكر الخاص لشركة بوينغ في مقدمة فيلم «الرجل الحديدي» (٢٠٠٨)). لكن ما هو أقل وضوحاً وأكثر إخفاءً بكثير هو تأثير مصالح الشركات الأم للاستوديوهات على السينما، على المستويين المنهجي والفردى معاً . عبر رفع أعيننا عما نأكله ونحن نتفرج، من الجيد أن نتذكّر بأنّه خلف سحر الأفلام يختبئ سحرة العلاقات العامة المرتبطة بالشركات.

◀**ماتيو ألفورد: صحفي وكاتب**

روبي غراهام: مكلف بتدريس السينما في

معهد ستافورد.

• **سينشر النص كاملاً على موقع قاسيون الالكتروني**

صورة المرأة في أرشيف الذكورة (1)

◀ محمد سامي الكيال

كتب الشيخ محمد بن أحمد التجاني، في مقدمة كتابه الشهير «تحفة العروس ومتعة النفوس»: «ولما كان التلذذ بالنساء أعظم اللذات، وكان لهن من التقدم في قلوب الرجال ما قدمهن الله سبحانه به في كتابه على سائر الشهوات، رأينا ان نجمع من ملح أخبارهن، ومستظرف نوادرهن وأشعارهن، وما يستحلى من اوصافهن... وما ينبغي للرجل أن يتخير لنكاحه منهن، وبيان جمل من أحكامهن، نبذاً نجمع بين إفادة العلم وإمتاع النفوس، فجمعنا هذا الكتاب...»



بالنساء على «سائر الشهوات»، ويدعم التجاني كلامه برده إلى كتاب الله الذي أكد على ذلك «التقدم» الشهواني. وهكذا يبرز بوضوح العنصر الأول في بنية الخطاب الذي يقدمه لنا التجاني، وهو اختزال الكل بالجزء، فالمرأة هنا مختزلة إلى مجرد موضوع للرغبة «التلذذ» الذكوريين، ولا يظهر لها أي وجود أو ميزات منفصلة عن موضوع اختزالها، وكل ذلك مرسخ بسطة الخطاب القرآني (كما يقرؤه التجاني).

يواصل التجاني سرده، فيعلن عزمه على جمع أخبار ونوادر وصفات النساء، وكل ما يتعلق بشؤونهن وصولاً إلى «ما ينبغي للرجل أن يتخير لنكاحه منهن»، وهنا يبرز العنصر الثاني في خطاب التجاني، وهو العنصر «المعري»، فالمرأة موضوع التلذذ يجب أن تُشَيِّأ لتصبح مادة معرفية للخطاب الذكوري، وذلك الإخضاع المعري هو تمهيد أولي للإخضاع الاجتماعي والجسدي الذي سيمارسه الذكر بعد أن يتخير، وفقاً لما

بهذه الكلمات قدم التجاني كتابه الذي يعتبر من أهم الموسوعات في الأبيروتيكية عن المرأة في القرون الوسطى، وإذا تجاوزنا الإنهيار الأولي الذي ينتاب القارئ المعاصر بسبب جرأة اللغة التي يكتب بها الشيخ (وهو من الفقهاء المالكيين المشهورين) وأسلوبه المباشر في تناول موضوعه الذي بات الآن من المواضيع الشائكة والحساسة، فإننا سرعان ما نستوصل إلى معرفة العناصر الأولية التي ابني عليها تفكير التجاني في تناول موضوعه، وهي العناصر نفسها التي يقوم عليها حتى يومنا هذا الخطاب الذكوري المهيمن، الذي ارتسمت من خلاله تمثيلات المرأة في العقل والمخيال العربيين.

ينطلق التجاني في البداية من فكرة «التلذذ»، فالمرأة واردة في خطابه بوصفها موضوعاً للتلذذ، والذات المتلذذة هنا هي ذات الرجل الذي يتقدم في قلبه (والقلب في الاستعمال اللغوي القديم كلمة فضفاضة تعني العقل والعاطفة والشهوة) التلذذ

تراكم لديه من مادة معرفية، ما يوافق متطلباته من الأجساد والصفات الأنثوية.

وأخيراً، يطمئنا التجاني بأنه لن ينسى أن يورد لنا «بيان جمل من أحكامهن»، أي أنه سيقدم ثباً موثقاً بالأحكام الفقهية والأعراف الاجتماعية المتعلقة بالنساء، وهنا يبرز العنصر السلطوي خبير بروز، وهو العنصر الثالث والأكثر أهمية في بنية خطاب التجاني، فحالة المرأة كموضوع مختزل للتلذذ الذكوري مقوننة بشكل كامل بجملته من القوانين والقواعد، ومستندة إلى مجموعة من المؤسسات والسلطات الاجتماعية. التجاني هنا يخلع ثوب الأدب المتفكك، ويرتدي عمامة الفقيه الحازم، فجسد المرأة ميدان لتقاطع العديد من خطابات السلطة ومؤسستها، والتلذذ به محدد بقنوات ووسائل معروفة، وعلى الرجل إخضاع المرأة بصرامة، ومن ثم إخضاع نفسه لهذه القنوات والوسائل. ثلاث عمليات متسقة ومتراصة يمارسها التجاني في خطابه،

لنتج عن ذلك الصورة النموذجية لتمثيل المرأة في الخطاب الذكوري العربي، فهو أولاً يجعل المرأة موضوعاً مختزلاً للذة للذكر، ثم يشيؤها بوصفها مادة معرفية، ثم يعيد ربطها بمتطلبات السلطة بعد أن يكون قد هيأها معرفياً لذلك الإرتباط، وهذه العملية الممارسة على مستوى الخطاب هي تمثيل فكري معكوس للواقع التاريخي الذي عاشته المرأة، حيث تم أولاً إخضاع جسدها سلطوياً، ليصبح موضوعاً للحجز والرقابة، مما يمكن من جمع مادة معرفية واسعة عنه، صيغت ضمن الخطاب الذكوري بشكل واضح ومنظم، لتصبح المرأة مجرد اختزال جسدي لشهوانية الذكر.

والملاحظ هنا أن مفهوم «التلذذ» عند التجاني لا يشمل جسد المرأة بوصفه جسد متعة فحسب، بل يشملها أيضاً بوصفه جسد إنسان (أي أن مهمته الأساسية هي الإنجاب ورعاية الأبناء، وما يرتبط بذلك من واجبات وأنظمة اجتماعية)، وهكذا فإن التلذذ عند التجاني هو الأساس في التعامل السلطوي الذكوري مع المرأة بكل أشكاله، وهو العنصر البنيوي الأساسي، الناظم لبقية العناصر التي تؤسس بنية خطابه، وهذا مؤشر هام يجعل من كتاب التجاني معبراً عن كامل العقلية الذكورية العربية، و يخرج من دائرة الكتب الخفيفة المجترأة التي تعنى بتقديم النوادر والتسالي الأبيروتيكية.

إن قيامنا باسترجاع الخطاب الذي صاغه التجاني عن المرأة في العصور الوسطى ليس مجرد ترف بحثي، أو رغبة مجانية في التقيب بأرشيفنا التراثي، فذلك الخطاب حاضر في واقعنا المعاصر أكثر مما نتصور، والأوليات التي أقيم عليها ما زالت تحكم تفكيرنا ذكوراً وإناً (لعل تبني المرأة للتمثيلات والاختزالات والقوالب التي يقوم عليها الخطاب الذكوري هو من أهم الأمثلة على الإستلاب الفكري).

وإذا كان باستطاعتنا أن نجد لدى التجاني أكثر التعبيرات وضوحاً وفجاجة عن صورة تمثيل المرأة في العقل العربي التقليدي، فإن الأرشيف الذكوري يحفل بتبويغات أخرى عن تلك الصورة، وهذا ما سنحاول أن نبينه في الجزء الثاني من هذه الدراسة...

■

كي يصبح أنسي في حقيبتها

◀ فواز العاسمي



يوم الخميس في مخبر الكيمياء، من كل أسبوع، كانت رائحة أنثى بعينها تطغى على كل الروائح التي كان لزاماً علينا شمها.. فبينما كان كثير من الطلبة يبحثون على الرفوف عن المحاليل والأحماض، كنت أبحث عن حقيبة تلك الأنثى لأدس فيها قصاصة منقوشة عليها بعض الأشرطة الشعرية.

كنا جميعاً طلاباً وطالبات نأتي بحقائبنا نهاية الأسبوع لنركبها بجانب الحائط كي لا نضيع المزيد من الوقت في اللحاق بالحافلات المغادرة إلى الداخل. البحث المضمي عن عبارة صادمة لتلك الفتاة، كلفني شراء نسخة من كتاب «خواتم» لأنسي الحاج.. كنت حينها بدأت قراءة أعماله، الشيء الوحيد الذي كان يرهقني ليس مشاغلة الفتاة حتى يتسنى لي إيصال تلك العاطفة المشبوبة على قصاصة ورق معطر، ولا مسألة القبول أو الصد، بل مدى قدرة فتاتي على استيعاب اقتباسي ذلك.. في يوم غابر من تلك السنة توخيت الدقة وأنا أتفحص محتويات حقيبتها، ألم يقولوا: «الحقائب أسرار». بالطبع لم يفرحني وجود عدد من القصاصات المعطرة الملونة، ولا ديوان «قالت لي السمراء» (وكان هذا الشيء يغيظني لأنه كان مصدر تفاخر الشاعر نزار قباني) ولم يحزني اكتشاف أنانية المحب في عندما لفتت تلك الأوراق بغرض إتلاف كل ما يعيقني كي أودع في حقيبتها قصاصتي. أعمق ما قاله الحاج في خواتمه رسمته على قصاصتي، وأجمل ما قاله نزار كان علي قصاصاتهم، كانت كتابات تلين قلب الحجر.. ولا أخفيكم سرا، كانت جميعها بالخط نفسه، وربما كتبت بالقلم ذاته. لم يلق قلبها، بتمردا وبرائحة الأنثى كانت تقاثلنا. في اللاذقية وكان قلبي يومها قد

رمم جراحه، صادقتُهما يسيران متلاصقين. منذ أيام الجامعة كان أقلنا قراءة وأكثرنا مباشرة وصراحة، كان يحمل رضيعاً بين يديه بينما هي تقود طفلاً حاملاً حقيبة مواربا بابها بيدها الأخرى..

■

رؤية تشكيلية شابة في غاليري الكلمات بحلب

يستضيف غاليري الكلمات في حلب بدءاً من الثاني عشر من شهر آذار الحالي معرضاً تشكلياً جمعياً يحمل عنوان (رؤية تشكيلية شابة) حيث يضم المعرض لوحات لستة عشر فناناً من مختلف مناطق سورية، اشتغلوا على موضوعات إنسانية وطبيعية مختلفة، كما تظهر في أعمالهم مدارس تشكيلية متنوعة..

ويتخلل المعرض ندوة حوارية مع الدكتور نزار صابور بعنوان: «الحدائق والفنانون الشباب»..

يأتي المعرض في إطار دعم الأستاذ عدنان أحمد مدير غاليري الكلمات للحركة التشكيلية الشابة.. ويستمر المعرض لغاية الثلاثين من شهر آذار الجاري..

■ محمود كمال بكو

أغنية إلى فيديل

إرنستو تشي جيفارا
ترجمة: بسام رجا

هيا بنا أيها النبي المتأهب للفجر
من أجل الدروب المتوارية
من أجل تحرير التماسح الأخضر
الذي تعشقه كثيراً.

هيا بنا لنغسل العار بجباهنا المرصعة
نجوماً ثائرة..
ونقسم أن نحقق النصر أو نلقى حتفنا.

عندما تنز الطلقة الأولى
ويوقظ الخوف البري الأدغال كلها
هناك، إلى جانبك،
سنكون معك.

وعندما يجلجل صوتك الجهات الأربع:
الإصلاح الزراعي، العدالة،
الخبز، الحرية..
هناك، إلى جانبك،
وبإيعاز واحد
سوف نكون معك..

وعندما نصل إلى نهاية اليوم
ويكون لدينا ضمان صحي ضد الطغيان
وتنتظرنا المعركة الأخيرة
سنكون معك.

يوم يلحق الوحش خاصرته



من إطلاقنا سهام التأميم
هناك، وبالنفس الشامخة،
سنكون معك.

لا تحسب أن البراغيث المزخرفة
ذات التسليح الكبير
تستطيع أن تنقص من عزمنا
كل ما نطلبه
بندقية ورمصاص وصخرة
لا أكثر..

وإذا اعترض الحديد طريقنا
لن نطلب سوى كفن من دموع الكوبيات
لأجل تغطية العظام الحارية
في سبيل التحول الكبير لتاريخ القارة.

■

مسابقة «قاسيون» لأفضل كلمات أغنية وطنية

تذكر جريدة «قاسيون» قرأها وجميع المهتمين بإعلانها عن إجراء مسابقة لاختيار أفضل كلمات أغنية وطنية.. شروط المسابقة:

المسابقة مفتوحة للجميع، بغض النظر عن أعمار المشاركين أو تجاربهم، وليس هناك قيود على أسلوب النص، علماً أنه لا يقبل للشاعر إلا نص واحد، مع أفضلية للنصوص التي تبتعد عن الإنشاء والمباشرة، كذلك لا شروط على شكل النص، حيث ستقبل في هذا الإطار النصوص الشعرية بمختلف أنواعها: القصيدة العمودية، قصيدة التفعيلة، وقصيدة النثر، على أن يتقدم من يرغب بالمشاركة بإرسال نصّه عبر المراسلين المعتمدين أو على عنوان الجريدة الإلكتروني: general@kassioun.org خلال فترة تنتهي بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١، مع البيانات الشخصية للمشاركة وعنوان الإقامة.

لجنة التحكيم مؤلفة من الأساتذة: د. غزوان زركلي، سميح شقير، بندر عبد الحميد، لقمان ديركي، محمد علي طه. وستعمل جريدة «قاسيون» بعد إعلان النتائج ما يمكن كي تخرج النصوص الفائزة إلى الناس كأغان.

● الجوائز

الجائزة الأولى: كمبيوتر محمول..

الجائزة الثانية: كمبيوتر عادي..

الجائزة الثالثة: المجموعة الكاملة لمحمود درويش والأعمال الروائية لغابرييل غارسيا ماركيز.

وسيتم توزيع الجوائز في حفل خاص يعلن عنه لاحقاً.

حسام الدين بريمو لـ «قاسيون»:

ليست مهمة الثقافة خدمة المؤسسات الربحية



بريمو في سطور:

- وكيل المعهد العالي للموسيقى
- مؤسس كورال لونا
- يدرّس موسيقى الحجرة والصولفيج في المعهد العالي للموسيقى
- يعد من أبرز الموسيقين السوريين العاملين في مجال الكورال والإنشاد الجماعي

حاورته: ليلى محمد

• ما هو المشروع الفني الذي تحاول أن تقدمه من خلال أعمالك؟

تعلمت الموسيقى في الكنيسة، وأحببت الكورال وفن الأداء الجماعي فيها. هذا الحب سكن بداخلي، فشعرت بحاجة ماسة لأن أنشر وأعمم هذا الفن الذي تعلمته في الكنيسة، فإذا كنت مسيحيًا داخل الكنيسة، فأنا خارجها مواطن عربي سوري أولاً وأخيراً.

مشروعنا هو نقل جماليات الكورال الكنسي إلى خارج جدران المعابد، لكي تتواجد على خشبات المسارح، فتتحول إلى فن شعبي مع الوقت... أنا أرى أن الشعب السوري يتقبل الأنماط والأشكال الفنية الجديدة، ويجب أن ألقت النظر إلى أن الفن الإسلامي قد عرف أيضاً نمط الكورال من خلال فرق المنشدين.

• ضمن ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي تشهدها حالياً، مع كل ما يرافقها من تلوث سمعي، هل فقدت الموسيقى قيمتها كوسيلة اتصال؟

الموسيقى والغناء وسائل اتصال قديمة. وفي عصر التكنولوجيا والاتصالات السريعة، لم تفقد الموسيقى أهميتها كوسيلة اتصال، بل على العكس اكتسبت إمكانيات جديدة، فبفضل وسائل الاتصال نستطيع تسويق الموسيقى بشكل واسع. لا أقصد بالتسويق هنا المعنى التجاري للكلمة. بل أعني أن ثورة الاتصالات أعطتنا الإمكانيات لإيصال موسيقانا إلى أوسع شريحة ممكنة من المستمعين.

• كيف تُقيّم ثقافة المواطن السوري الموسيقية؟

ثقافة المواطن السوري الموسيقية ليست متطورة كثيراً، لكنه يمتلك مخزوناً موسيقياً رافياً، ورثه بفضل الكثير من الممارسات الفنية التي عرفها مجتمعنا. فنحن نعرف مثلاً كيف نصغي لموسيقى العود والقانون والناي. فهذه الآلات مرتبطة بممارسات اجتماعية ودينية استمرت عبر قرون طويلة. ويرأى الشخصي فإن للرحابنة وفيروز دوراً كبيراً في صياغة الذائقة الموسيقية السورية، ولولا تجربتهم الإبداعية لكانت الذائقة الموسيقية لدينا مختلفة، وبناءً على هذا فأنا أرى أننا نمتلك ذائقة موسيقية راقية، رغم أننا لا نمتلك ثقافة موسيقية متطورة.

• الوسيلة الأساسية التي تحاول أن توصل من خلالها رسالتك الفنية هي فرقة لونا، أرجو أن تحدثنا قليلاً عن هذه الفرقة

فرقة لونا هي تجمع مؤلف من خمسة كورالات وأوركسترا صغيرة، وهي مشروع قديم راود ذهني طويلاً، لكن تحقيقه دفعة واحدة كان صعباً، لذلك جرّأت تنفيذها، فأسسيت مع عدد من الأصدقاء الخريجين والطلاب في المعهد العالي جوقة اسمها «قوس قزح» في عام ١٩٩٩، وبعد أن وقفت الفرقة على قدميها، أسست في عام ٢٠٠٣ فرقة «ألوان» للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ - ١٣ عاماً، بعد ذلك أسست فرقة «ورد» في عام ٢٠٠٤ وهي مكونة من المراهقين الذين كبروا في ألوان، ثم أسست فرقة شام وأعمار أعضائها أكبر من أعمار أعضاء فرقة قوس قزح.

وأخر فرقة أسستها كانت فرقة «سنا» في عام ٢٠٠٧، وهي مخصصة لأطفال أعمارهم أقل من ٦ سنوات. أما فرقة «ندی» وهي أوركسترا صغيرة خاصة بالكورالات الخمسة، فقد أعلننا وجودها في عام ٢٠٠٨، لكنها تعمل منذ تأسيس فرقة قوس قزح.

• ما مدى إيمانك بإمكانية تمازج الموسيقى الشرقية مع بقية أنواع الموسيقى في العالم؟

بعد أن وحد باخ السلم الموسيقي، بدأت أنماط الموسيقى تتقارب من بعضها في كل العالم. أما في الشرق فبفضل الديانتين اللتين سكنتا منذ ألفي عام (المسيحية والإسلام) وُحدت المقامات الموسيقية عن طرق الموسيقى الدينية، وتوحد أسلوب طرح الموسيقى على هذا المقام أو ذاك، فأصبح التمييز مثلاً بين الموسيقى الفارسية والموسيقى العربية أمراً صعباً. اليوم لدينا مقامات الأذان (حجاز أو رصد أو بيات)، وهذه المقامات وُجدت الموسيقى بكل الدول التي يرفع فيها الأذان. ولدينا أيضاً ترانيم الفصح المبنيّة على (الهزام)، والموجودة بكل كنائس الشرق، وكذلك أغاني عيد الميلاد المبنيّة على (العجم)، وهذان المقامان وحداً كل المسيحيين في العالم. فعولة الدين أدت إلى عوامة الفن.

• ما مدى الاهتمام الذي تلاقه فرقتك، وهل تتلقى الدعم من جهات إنتاجية أو تمويلية؟

لم تاتنا أية عروض لدعم فرقتنا، لسبب بسيط هو أننا لا نستطيع أن نخدم أي شخص يملك نقوداً، نحن لسنا

معرض نورا درويش الأول:

فضاء توّثه الأنوثة



أقامت الفنانة الشابة نورا درويش معرضها الفردي الأول في «مرسم فاتح المدرس» خلال الفترة الواقعة بين (١٥ - ٢٨/٢/٢٠٠٩)، ويأتي هذا المعرض بعد مشاركة الفنانة في سلسلة من المعارض الجماعية في سورية وعدد من الدول الأوروبية.

تعود لوحات المعرض لفترات زمنية متباعدة، لكن ما يجمع بينها هو هاجس «البيورتية»، وهنا نتلمس اشتغالا على دمج ما هو واقعي بما هو حلمي، كذلك هو الحال في التركيز على فكرة المثنى عبر تقديمها ثنائيات من العشاق، وكل ذلك قدم ضمن مقترح أنثوي شفاف للغاية. تعمل درويش، تقنياً، على الدمج بين الإكبريك والمائي... يذكر أن الفنانة تخرجت من كلية الفنون الجميلة بدمشق، ومن ثم نالت درجة الماجستير في تاريخ الفن من باريس.

«الكوفية»..

الرمز النضالي المستمر

◀ جهاد أبو غياضة

في السياق التاريخي لحياة البشر تتمحور بعض الأشياء وتتفاعل على اختلاف ماهيتها لتتحول رمزا تميز الشعوب أو الجماعات البشرية وطابع حياتها. هذه الرموز هي بالأصل مستمدة من وحي الواقع المعاشي للبشر أو عقائدها الدينية والفلسفية، وكثيرة هي الأمثلة على الترميز لجماعة معينة: التين في الصين، رقصة السامبا في البرازيل، المنجل والمطرقة للشيويعيين... أي أن الرمز هو ما تواتر على استخدامه واستعماله جماعة من البشر لفترة زمنية، حتى ميز الطابع العام لتلك الجماعة، وأصبح عنواناً للتمايز عن الآخرين..

وبهذا المعنى تطل الكوفية الفلسطينية البيضاء اللون المطرزة بخيوط سوداء على شكل معين كرمز محدد ومميز للشعب الفلسطيني مستمد من جذوره التاريخية وعمقه التراثي. ارتبط ظهورها بالثورة ومقاومة الاحتلال البريطاني حين أمرت القيادة العامة للثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين بارتداء الكوفية أو الحطة بغية تضليل القوات البريطانية ومنع تمييز الثوار الذين كانوا يرتدونها خلال تنفيذ العمليات وشاعت في وقتها أزوجة شعبية تحرض على ارتدائها تقول: «حطة وعقال ب ٣ قروش.. والنذل يلبس طربوش»، وتعززت رمزية الكوفية وتعاظمت مع انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني عام ١٩٦٥، حتى غدت الطابع الرسمي للفدائي الفلسطيني وخصوصاً بارتداء العديد من قادة فضائل المقاومة الفلسطينية لها وعلى رأسهم الرئيس الفلسطيني الراحل «ياسر عرفات»..

وبانتشار القضية الفلسطينية عالمياً، انتشر ارتداء أنصارها



ومؤيديها الكوفية، حتى أنها أصبحت رمزا للثورة ورفض الظلم والقهر، وخصوصاً في قطاع الحركات اليسارية في العالم، وهو ما حول الكوفية لسلاح إعلاني فعال أثار استياء الصهاينة، فكان ما كان من محاولات الصهيونية قلب المفاهيم وتشويه الحقائق، وقد قامت مصانع (إسرائيلية) في عام ٢٠٠٧ بتصنيع الكوفية بلونها الأبيض مطرزة بخيوط زرقاء على شكل النجمة السداسية (نجمة داود) وترويجها على أنها جزء من التراث العربي، وبذلك لم يكتفوا بسرقة الأرض فقط، بل يسعون لسرقة التراث والتاريخ أيضاً. لكن الخطير في موضوع الكوفية هو ما نشاهده من انتشارها مصبوغة بألوان متنوعة، ومحاولة إظهارها كجزء تجميلي أو حلية تزيينية حتى أنها صارت بشكلها المشوه نوعاً من أنواع الموضة يرتديها الشباب دون أية خلفية أو معرفة لمعناها الرمزي النضالي، حتى بلغ الأمر ببعض مصممي الأزياء لتصنيع قطع من الملابس منافية للحشمة على هيئة الكوفية ذاتها، والمهين أنهم يبررون هذا الفعل بمحاولة المساعدة على انتشار هذا الرمز العظيم، وأنهم يقدمون خدمة للقضية الفلسطينية!!

الكوفية... كشجر الزيتون وبرتقال يافا، كالمسجد الأقصى وكنيسة القيامة.. مكون أساسي ورمزي لفلسطين خصوصاً وللثورة على الظلم أممياً عموماً، وفي جميع الأحوال لا يجوز المساس بقديستها ومضمونها، بل يجب العمل على المحافظة على قديستها، والسعي لانتشارها بشكلها الصحيح، والتعريف برمزياتها ومكانتها لمن جهل، كي لا تكون جزءاً من الحملة الصهيونية لسرقة التراث ومحو المعالم وقلب المفاهيم.

وجه

أحمد حيدر:

العابق بالأحزان



يتسرب أحمد حيدر (١٩٦٥) في القلوب كما الشعاع. لا يعطيه من الوصف حقه إلا استعارة ما يقال عن النساء، مع تحوير طفيف: رجل ساحر!! لأن أحمد حيدر لمن يعرفونه شاعر وإنسان خاص. لكنه لا يعيش حياتين إحداهما تخص القصيدة، والثانية تخص شؤون وتقاصيل الحياة اليومية، بل إنه يماهي بين الاثنين. في خليط واحد، بحيث تصبح الكتابة محاولة في العيش، والعيش محاولة في الكتابة.

قصائده التي نشرها في الثمانينات تتسم الصدق، وتعقب بالأحزان. أصدر مجموعته الأولى «يجب أن أحبك» في أواخر التسعينات، وبقيت مجموعته «كاهن القلق» أسيرة قلقه وضيق يده وأحباطاته.

مهنيًا يعمل في التعليم، لكن الشعر هاجسه الأول في القصيدة.. فهو من الأسماء الفاعلة في المشهد الثقافي في محافظة الحسكة، وأحد مؤسسي مجلة «مواسم» الفصلية، كما كان له دور بارز في التأسيس لمهرجان القامشلي الشعري، وحالياً يرأس تحرير مجلة «نرجس» الثقافية الفصلية.

يعيش تحت بروق الأمل رغم كل الانهدامات في الروح، والخيبات، والأوجاع.. صنع عالمه الذي يريده هو، لا الذي يريده له الآخرون.. من آرائه الطريفة: «أن المتنبئ ومحمود درويش من جيل واحد»، كتب عنه الشاعر إبراهيم اليوسف:

«كأنني بالشاعر أحمد حيدر وهو يقود جمهرة مفرداته التي نظمها معاجم اللغة، وصنفتها الذائقة الببغاوية خارج أسوارها، بتهمة استهلاكيها، وعاديها، ولا جدواها، مصرًا على رهان النفيخ في زمام المفردة العادية وأسنة الجمادات وقنص التفاصيل الصغيرة، عاملاً على اقتراح شعري لا تشبه إلا حرائق روحه.»